

السياسة البترولية للملكة العربية السعودية منذ أوائل السبعينات

د. مختار عبد المنعم خطاب*

مقدمة :

مع نهاية الستينات طرحت الدول المصدرة للبترول سياستين لتحقيق سيطرتها على صناعة إنتاج البترول الخام من أراضيها ، وهاتان السياستان هما سياسة التأمين التدريجي ، وسياسة المشاركة ، وتعاصر مع تطبيق هاتين السياستين قيام رأس المال العالمي بفرض استراتيجية جديدة في مجال البترول والطاقة . وكان أبرز مظاهر هذه الاستراتيجية الجديدة السماح بارتفاع أثمان البترول من مستوي يقل عن دولارين للبرميل الواحد في نهاية عام ١٩٧٠م إلى ١١٫٦٥١ دولارا للبرميل من البترول الاشاري في ١٩٧٤/١/١ م .

ومع تشابه سياسات الدول المصدرة واستراتيجيات رأس المال العالمي أصبح من الصعب على المرء التمييز بين أسباب ونتائج ومظاهر التغيرات التي شهدتها السوق العالمي ، فكثيرا ما تم تفسير ارتفاع اثمان البترول في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤م بسيطرة الدول البترولية على مواردها البترولية ، كما أرجعت تارة إلى الاستراتيجية الجديدة لرأس المال العالمي ، وتارة أخرى إلى التغير في اتجاهات التكاليف (الانتقال من مرحلة التكاليف المتناقصة إلى مرحلة التكاليف المتزايدة) .

وأيا ما كان الرأي حول تفسير هذه التحولات فإن الذي لا يختلف عليه أحد هو أن الدول المصدرة التي تبنت سياسة المشاركة قد امتلكت بالكامل منذ بداية النصف الثاني من السبعينات الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها في إنتاج البترول الخام ، وأنها بعد ارتفاع أثمان البترول قد حصلت على ريع ضخم من صادراتها البترولية . وترتب على ذلك

* استاذ مشارك ورئيس قسم الاقتصاد جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية — القصيم المملكة العربية السعودية .

أن بدأت هذه الدول تبني سياسات بترولية جديدة ومتنوعة في مواجهة رأس المال العالمي المسيطر .

ويهدف هذا البحث إلى تحديد السياسة البترولية التي تبنتها المملكة العربية السعودية ونفذتها منذ حققت سيطرتها على مواردها البترولية والغازية ، وإلى تقويم نتائج هذه السياسة في ضوء الخيارات الأخرى المتاحة .

غير أنه يلزم أولا تحديد ملامح هذه السياسة واستجلاء معالمها من بين السياسات الممكنة لأي دولة مصدرة للبترول . وبعد تحديد ودراسة هذه السياسة سنقوم بتقويم نتائجها للوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها المالية والاقتصادية . وعلى ذلك سيتناول البحث النقاط الآتية :

أولا — السياسات البترولية الحالية للدول المصدرة للبترول في إطار الاستراتيجية الشاملة لرأس المال العالمي .

ثانيا — السياسة البترولية للمملكة العربية السعودية منذ بداية السبعينات .

ثالثا — تقويم نتائج سياسة تكامل القطاع البترولي رأسيا وأفقيا داخل الحدود الوطنية للمملكة العربية السعودية .

أولا — السياسات البترولية الحالية للدول المصدرة للبترول في إطار الاستراتيجية الشاملة لرأس المال العالمي .

أيمكن لدولة ما أن تضع سياساتها مستقلة تماما عن معطيات النظام العالمي الذي تنتمي إليه ، أم أن هذا النظام ذاته يرسم استراتيجية شاملة تأخذها الدول بعين الاعتبار عند رسم سياساتها؟ وهل يمكن أن تتنوع السياسات في إطار استراتيجية النظام ؟

أ — إمكان تنوع السياسات البترولية للدول المصدرة للبترول رغم وجود استراتيجية بترولية واحدة للنظام العالمي .

يشكل النظام الاقتصادي العالمي وحدة متماسكة رغم تكونه من عدة مستويات متدرجة هرميا قد تبدو أحيانا متعارضة في سياساتها أو متنوعة في أهدافها . وفي الظروف الحالية تعطي الولايات المتحدة الأمريكية قمة الهرم ، تليها الدول الصناعية بأوروبا الغربية واليابان (مع تفاوت واختلاف نسبي في مركز كل منها) . وأخيرا تأتي الدول النامية المنتمة لنظام

السوق . ويعكس هذا الترتيب نمطا معيناً لتقسيم العمل بين مكونات النظام . ويخضع هذا النمط لاستراتيجية عليا للنظام تنبع منها استراتيجيات جزئية ترممها وتنفذها الأقسام المسيطرة على كل قطاع أو صناعة (الشركات متعددة الجنسيات في كل صناعة) . وتقوم الدولة الرأسمالية بالتنسيق بين هذه الاستراتيجيات ومراقبة تنفيذها . وعلى ذلك فللنظام العالمي استراتيجية للطاقة والبترو ، وللصناعات الإلكترونية والصناعات الأسلحة .. وغيرها .

وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق أقصى المنافع للمستويات المسيطرة من النظام العالمي . ولكل دولة — ضمن أي مستوى في النظام — أن تحدد سياستها بما يحقق مصلحتها الخاصة ما دام ذلك لا يضر بالاستراتيجية الشاملة المحققة لمصالح المستويات العليا في النظام . وفي مناسبات تاريخية كثيرة أدى خروج بعض الدول المنتمة إلى المستويات الدنيا على الاستراتيجية العليا لرأس المال المسيطر وإسراف هذه الدول في تحقيق مصالحها الخاصة إلى توقيع عقوبات صارمة عليها وإعادتها بالقوة — إن اقتضى الأمر — للانصياع للاستراتيجية العليا للنظام : كما حدث عند تأميم المكسيك لبتروها عام ١٩٣٨ م ، وعند تأميم البترول الإيراني عام ١٩٥١ م ... وغيرها .

وهذا الصراع الذي يتم في إطار وحدة النظام كثيرا ما يقتضي من رأس المال العالمي تعديل استراتيجيات في تقسيم العمل لكي يتمكن من استيعاب التطورات التي تحدث في بنيات الدول المكونة لمستويات النظام ويتمكن من تحقيق التوافق بين استراتيجيته العليا وبين السياسات الاقتصادية لهذه الدول .

ففي ظل نمط معين من أنماط تقسيم العمل الدولي بنيت استراتيجية رأس المال العالمي المسيطر في مجال البترول والطاقة حتى نهاية عام ١٩٧٠ م على التوسع في الطلب على البترول بالاستغلال الكثيف للحقول البترولية ذات الطاقة الإنتاجية المتزايدة (التكاليف المتناقصة) ، وبيع البترول بأثمان منخفضة وإحلاله محل الفحم .. وكان لكل مستوى من مستويات النظام دوره وسياسته لضمان تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للنظام . غير أنه في مراحل تنفيذ السياسات وأداء الأدوار أحدث انفاق الربوع البترولية في الدول المصدرة للبترول تحولات هامة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول ، وأدت هذه التحولات إلى نمو الوعي وزيادة حدة الصراع بين الدول المصدرة ورأس المال العالمي المسيطر .

وحمل هذا الصراع المتزايد تهديدا لتناسق وتماسك الاستراتيجية القائمة للنظام . وقد دفع

ذلك رأس المال العالمي المسيطر إلى المبادرة بإدخال تعديلات هامة في استراتيجيته في الطاقة وفي البترول : تخفيض معدلات الزيادة في الطلب على البترول والطاقة ، وتنمية مصادر الطاقة البترولية وغير البترولية في الدول الصناعية ، ورفع أثمان البترول والطاقة ، وتمهيش أوبك ، وتنمية علاقات الصداقة مع بعض الدول المصدرة للبترول . واقتضى الأمر أيضا إدخال بعض التغييرات في بنية تقسيم العمل الدولي بما يسمح باستيعاب الآثار التي ستنتج عن قيام الدول المصدرة بالسيطرة على البترول الخام المستخرج من حقولها وتلك التي ستنتج من آفاق الربوع التي ستحصل عليها هذه الدول من صادراتها البترولية .

ولا يهم أن تتوافق السياسة البترولية لكل دولة من الدول المصدرة على حدة توافقا تاما على الاستراتيجية العليا للنظام ، بل إن عبقرية النظام تتجلى في ترك قدر مناسب من « الحرية » لكل دولة في انتهاج السياسة البترولية الأكثر ملاءمة لظروفها ولدرجة تطورها مادام المستوى الذي تنتمي إليه الدولة يؤدي في مجمله دوره في خدمة النظام . وهذا هو الأسلوب العملي الذي يضمن استمرار تماسك النظام الاقتصادي العالمي .

وعلى ذلك فالاستراتيجية البترولية لرأس المال العالمي لا تضيق ذرعا بقيام دولة كالكويت بتخفيض إنتاجها البترولي للمحافظة على مصادرها البترولية وتأسيس هيكل متكامل لصناعتها البترولية على الصعيد العالمي ، ولا بقيام المملكة العربية السعودية بانتهاج سياسة تنمية اقتصادية داخلية طموحة ومكثفة مادامت الدول الصناعية تستطيع إشباع حاجتها من البترول ومن مصادر الطاقة من خلال السوق العالمي بالشروط التي تحقق بقاء النظام وتضمن نموه ، ما دامت الربوع البترولية يتم تدويرها داخل النظام ، كذلك مادامت المصادر البترولية التي قررت البلاد المصدرة حفظها سوف تلبى حاجة النظام من مصادر الطاقة على المدى البعيد .

ب — السياسات البترولية الحالية للدول المصدرة للبترول في مواجهة رأس المال العالمي .

مع مطلع السبعينات — وحتى قبيل رفع أثمان البترول إلى ١١٫٦٥١ دولارا للبرميل العربي الخفيف (٥٣٤) في ١/١/١٩٧٤ م — كان قد تقرر في اتفاقيتي طهران وطرابلس مبدأ رفع الأثمان تدريجيا بالإضافة إلى الاتفاق على تعويض الدول المصدرة عن تدهور معدلات التبادل لتجارتها بإقرار زيادة في الأثمان مقابل التضخم . ونشأ بذلك إمكان أن

تفضل الدولة المصدرة الاحتفاظ ببعض كميات بترولها في المكامن لإنتاجها مستقبلا حين ترتفع الأثمان . وتأكدت هذه الإمكانية عندما بدأت الأثمان في التصاعد ابتداء من أول يناير عام ١٩٧٤ . وفي نفس الوقت فإن الأثمان البترولية المرتفعة وما تولد منها من ريع هامة يمكن أن تغري الدولة المصدرة على انتهاز سياسة عكسية تقوم على بيع أكبر كمية من الاحتياطيات يسمح بها السوق العالمي واستثمار الريوع في أوجه الاستثمار المختلفة . وسنسمي السياسة الأولى « سياسة تفضيل الاحتياطي البترولي » Oil - Reserve Preference Policy ، والثانية Oil - Liquidation Preference Policy أو « سياسة تفضيل التسييل البترولي » .

١ — سياسة تفضيل الاحتياطيات Oil - Reserve Preference Policy .

يمكن للدولة المالكة للحقول البترولية أن تنتهج خطط إنتاج طويلة عن طريق تخفيض معدلات الإنتاج إلى الحد الذي يطيل عمر احتياطياتها لأطول فترة ممكنة . وقد تنبع هذه السياسة من الحرص على تأمين مصادر طاقة وطنية لعدد كبير من العقود أو لعدة قرون مستقبلية . وتبدو أهمية هذه السياسة عند دراسة مقتضيات وشروط التنمية الاقتصادية التي تستوجب ضرورة توافر مصدر وطني للطاقة في هذه البلاد لعقود طويلة . غير تبني خطط إنتاج طويلة وتفضيل استبقاء جزء من الاحتياطيات بالمكامن لإنتاجها مستقبلا بمعدل يفوق معدل العائد الممكن الحصول عليه من استخراج برميل من البترول وبيعه بالأثمان السائدة اليوم واستثمار الربح المتولد من هذا الثمن في أوجه الاستثمار المختلفة . ويفترض انتهاز هذه السياسة أن يكون بالإمكان اجراء وتوقعات دقيقة عن السوق العالمي للطاقة والبترول وتوقعات دقيقة أيضا عن العائد من فرص الاستثمار المتاحة .

٢ — سياسة تفضيل التسييل البترولي Oil - Liquidation Preference Policy

تعني هذه السياسة قيام الدولة المالكة للحقول البترولية بتفضيل إنتاج البترول بالمعدات التي تسمح بها طاقة المكامن وظروف السوق العالمي ، وتحويل هذا الانتاج إلى نقود سائلة (ريوع) واستخدامها في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ، وكذلك استخدام البترول والغاز المنتج كمصدر للطاقة وكإداة أولية في عملية إنتاج تهدف إلى تقليل التبعية لصادرات البترول الخام . ويندرج تحت هذه السياسة مجموعة من البدائل تشكل كلها خيارات أمام الدولة المصدرة للبترول . وأهم هذه الخيارات .

أ — استخدام البترول والغاز والريوع المتولدة منهما في تحقيق تكامل رأسي وأفقي لقطاع الهيدروكربون في القطاعات والصناعات اللاحقة Downstream داخل الحدود الوطنية .

من الواضح أن هذه السياسة تعني استخدام قطاع البترول والغاز كقطاع قائد في التنمية الاقتصادية . ويفترض أن يكون الهدف البعيد المدى لهذه السياسة هو تنويع مصادر الدخل بقصد التخفيف التدريجي من الاعتماد على صادرات البترول الخام والمكررات . ولكي يتحقق هذا الهدف لابد أن تفضي عمليات التصنيع وتنمية الزراعة والبنيات الأساسية في هذه الدول إلى تغيير بعيد المدى ومستقر في الهيكل الاقتصادي للدولة المصدرة بحيث تتزايد الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الإنتاج السليعي غير البترولي في الناتج القومي . غير أنه يجب الحذر الشديد عند تقويم التحولات في الهيكل الاقتصادي لأن ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات السلعية غير البترولية في الناتج القومي في الدول النامية لا يعكس في كل الحالات تنمية حقيقية وتغيرا مستقرا في البنية ، وذلك بسبب احتمال اقتصار عمليات التنمية على النمو في طاقات الإنتاج دون تنمية الطاقات التكنولوجية الوطنية .

وكما بدأت عملية السيطرة على قطاع البترول الخام في الدول المصدرة بطرح سياستين متباينتين هما سياسة المشاركة مع رأس المال العالمي ، أو سياسة التأميم (الملكية الوطنية الخالصة للصناعة البترولية) فإن هذه الدول ذاتها قد وجدت نفسها بمناسبة تنمية الصناعات اللاحقة أمام خيارين شبيهين هما :

الخيار الأول : تنمية الصناعات اللاحقة داخل حدود الدولة المصدرة عن طريق الملكية الوطنية التامة لرأس المال المستثمر في الصناعة^(١) .

وترتكز مبررات هذه السياسة بالنسبة للدول المصدرة على ما يأتي :

- ضرورة فصم العلاقة مع الهيكل المتكامل للصناعة البترولية العالمية وتأسيس هيكل متكامل للصناعة داخل حدود الدولة المصدرة .
- عدم الثقة في الشركات البترولية العالمية وفي رأس المال العالمي عموما .
- الرغبة في دعم وسائل الاستقلال الاقتصادي والسياسي .

(١) أنظر في ذلك مقالنا « الاحتكارات العالمية ومشكلات نقل التكنولوجيا » ، دار الأمل للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٣ ،

- الرغبة في الحصول على القيم المضافة المتولدة من عمليات التصنيع للمصادر الهيدروكربونية المتاحة بوفرة .
- توافر العائدات المالية والإمكانات العالية لتكوين رأس المال يجعل من الميسور تمويل التصنيع بالموارد الوطنية الخالصة .
- أن مشكلات تسويق منتجات هذه الصناعات في السوق العالمي يمكن حلها على المدى البعيد بسبب اعتقاد مؤيدي هذه السياسة أن النظام العالمي الرأسمالي مقدم على فترة من القحط في الإمدادات البترولية ابتداء من منتصف التسعينات . وهذه الأزمة المقبلة ستجعل الإنتاج البترولي والبتروكيميائي لهذه الدول منافسا قويا لمنتجات الدول الصناعية .
- إمكانية شراء التكنولوجيا وإمكانية نقلها على المدى البعيد .

والخيار الثاني : تنمية الصناعات اللاحقة داخل حدود الدولة المصدرة عن طريق المشاركة مع رأس المال العالمي^(١) .

هناك بعض ظروف تاريخية وطبيعية جعلت بعض الدول المصدرة للبترول تبني سياسة استخدام صناعة إنتاج البترول في تنمية اقتصادها الوطني بالمشاركة مع رأس المال العالمي . فمن الناحية التاريخية نجد أن هذه الطائفة من الدول قد انخرطت في بنية تقسيم العمل الدولي على نطاق واسع من استغلال البترول الذي تم عن طريق الشركات البترولية العالمية . ومن الناحية الطبيعية فإن هذه الدول ذاتها قد حظيت باحتياطات بترولية عملاقة ، وبالتالي تأسست فيها طاقات إنتاج بترولية ضخمة . وكان من النتائج المباشرة لهذه المعطيات أن اعتمدت هذه الدول اعتمادا يكاد يكون تاما على الريوع البترولية وأصبح أمنها الاقتصادي والسياسي مرتبطا بالتعاون الوثيق مع رأس المال العالمي .

ومع ذلك فإن الدول المصدرة التي تنتهج هذه السياسة تقدم بعض المبررات الفنية أهمها ما يلي :

— أن هذه السياسة تمكن الدولة المصدرة من تحقيق هدفها في دمج قطاع انتاج الهيدروكربون في القطاعات اللاحقة بأكبر قدر من الأمان والتنسيق بين الوحدات الصناعية خصوصا حينما تتعقد هذه الوحدات وتكون كلا فنيا واقتصاديا متشابكا . فالشركات

(١) المرجع السابق ، ص ١٥ .

العالمية البتروكيميائية والهندسية الكبرى هي القادرة على تحقيق هذا التناسق وزيادة فرص نجاح عمليات التصنيع ورفع كفاءة التشغيل .

أن هناك مشكلات معقدة تتعلق بالتكنولوجيا وتدريب العمالة الوطنية وتسويق منتجات هذه المصانعة ، ذات الطاقات الإنتاجية الضخمة ، في السوق العالمي . وهذه المشكلات لن تجد حلا ناجحا لها إلا باستخدام إمكانات الشركات العالمية المسيطرة على تقنيات إنتاج وتسويق هذه المنتجات على الصعيد العالمي .

وأهم المبررات المباشرة لقبول الشركات العالمية لهذه المشاركات تلخص فيما يلي :

١ — إنها فرصة ثمينة لتوطيد علاقات التحالف والتعاون مع الدول المصدرة التي تمتلك احتياطات بترولية ضخمة خصوصا بعد أن انفصمت عري أول حلقة من حلقات الهيكل المتكامل لهذه الشركات بفقدانها ملكية البترول الخام المستخرج من حقول هذه الدول كما يتضح من الجدول رقم (١) . كذلك ترى الشركات في امتلاكها بالمشاركة لمشروعات بتروكيميائية وصناعية في هذه الدول المصدرة تمتينا لحلقات التكامل الرأسي لعملياتها عند نهاية سلسلة التكامل .

جدول رقم (١)

مؤشرات تدهور الهيكل المتكامل لثلاث من كبريات الشركات البترولية العالمية من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٣ م (١٠٠٠ برميل/ يوم)

السنة	شركة أكسون			شركة موبيل أوويل			شركة شل		
	بترول منتج	بترول مكرر	بترول مسوق	بترول منتج	بترول مكرر	بترول مسوق	بترول منتج	بترول مكرر	بترول مسوق
١٩٧٠	٥٣١٧	٥٢٧٠	٥٦٨٤	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢١٤٥	٥٨٥٤	٥٠٦٧	٥٢٥٣
١٩٧٥	٤٧٨٧	٤٣٣١	٤٩٩٠	٢١٣٨	٢٠٤٢	٢٢١١	٤٧٨٦	٤٢٥٨	٤٦٢٠
١٩٨٠	٤٠٠٨	٤١٤٩	٤٩٥٣	٢١٨٠	٢٠٦٣	٢٣٦٢	٣٧٣٥	٣٧٦٨	٤٣٠١
١٩٨٣	٢٥٨٢	٣٢٦٦	٤٠٨٥	١٣٣٧	١٥٩٤	٢٠٣٤	٣٩١٣	٢٩٧٢	٤١٨٤

المصدر : التقارير السنوية لشركات إكسون وموبيل وشل لأعوام ١٩٧٠ — ١٩٨٣ م

٢ — إن تنفيذ هذه السياسة يجعل الشركات العالمية أداة نشطة في تنفيذ ومراقبة التعديلات التي أدخلها النظام على بنية تقسيم العمل الدولي التي سمح بموجبها بتوطن بعض الصناعات في البلاد النامية والمصدرة للبترول بوجه خاص ، وهي الصناعات الملوثة للبيئة والمستهلكة الكبيرة لمصادر الطاقة وتلك التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة . ولا شك أن الصناعات البتروكيميائية يتوافر فيها هذه الشروط جميعا^(١) .

٢/٢ استخدام المصادر الهيدروكربونية والبروع المتولدة منها في تحقيق تكامل رأسي في الصناعات اللاحقة خارج الحدود الوطنية للدولة المصدرة^(٢) .

وتهدف هذه السياسة إلى تخفيف الاعتماد على صادرات البترول الخام بأسلوب مغاير للسياسة السابقة . إن هدف هذه السياسة هو تأمين مصادر دخل مضمونة ومستقرة على المدى البعيد ، ولكن عن طريق تأسيس شركات متكاملة رأسيا تسيطر على مصادر وعمليات إنتاج البترول وتكريره وتسويقه وإنتاج البتروكيميائيات وتسويقها . ومن المنطقي أن تنتهج هذه السياسة الدول المصدرة التي تمتلك احتياطات بترولية هامة وقدرات واحتياجات مالية كبيرة ولا تمتلك حجما سكانيا كبيرا يسمح لها باستخدام مصادرها البترولية والغازية الكبيرة في عمليات تكامل رأسي وأفقي في القطاعات اللاحقة داخل حدودها الوطنية . ويمكن للدول التي تنتهج هذه السياسة أن تؤسس شركاتها المتكاملة خارج حدودها ، إما برأس مال وطني خالص ، وإما برأس مال مشترك مع الشركات العالمية .

٣/٢ سياسة تجارية بحثة

في إطار هذه السياسة يتم النظر إلى البترول على أنه أصل ناضب يتم تصفيته بالتدريج . ويجب أن يستثمر الربح المتولد من بيعه في أي وعاء استثماري لكي يقل عائدا سنويا . وهذا العائد هو فقط الذي يعتبر الدخل البترولي ؛ وهو الذي يجب أن تتضمنه بيانات الحسابات القومية للدولة المصدرة . وطبقا لهذه السياسة فإن على الدولة أن تحدد الهدف المالي المرغوب فيه (حجم الموارد المالية المطلوبة) وأن تتخير أفضل أساليب الاستثمار من حيث الاستقرار وقلة المخاطر والعائد المرتفع وتحدد رأس المال المطلوب استثماره (مقدار الربح) للحصول على العائد المرغوب . وباعتبار أن ثمن البترول السائد في السوق معلوم فإن الدولة يمكنها أن تحدد بناء على ذلك معدل الإنتاج السنوي من حقولها .

(١) أنظر نص خطاب ماکنامارا رئيس البنك الدولي أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة .

(٢) Giacomo Luciani. The Oil Companies and The Arab World Croom Helm. London & Canberra. St.

Mrtin's Press, New York. 1984. PP 100-103.

ومن الواضح أن هذه السياسة لا تقيم وزناً لطبيعة الاستثمار أو لنوعه ، كما لا تعبر بالا
مكان تنفيذه (داخل الحدود الوطنية أو خارجها) . فالهدف هو تعظيم العائد على
الاستثمار وتقليل كمية الإنتاج البترولي المستنزفة من الاحتياطيات . ولكي تحقق الدولة
المصدرة هذه الأهداف فأنها لن تسعى إلى منح معاملات تفضيلية لمشتري الزيت ولن
تسعى للبيع بعقود طويلة .

وانتهاج هذه السياسة يمكن أن يؤدي عملياً إلى تطبيق مزيج من السياسات السابق
عرضها جميعاً بحيث تستثمر الدولة المصدرة ريعها البترولي في ملكية العقارات ، وفي
ملكية أسهم الشركات الصناعية والمصارف العالمية وفي تأسيس الشركات البترولية المتكاملة
رأسياً خارج وداخل حدودها برأس مال وطني وبالمشاركة مع رأس المال العالمي^(١) .

بعد استعراض السياسات البترولية الممكن أن تنتهجها الدولة المصدرة في ظل استراتيجية
رأس المال العالمي تنتقل إلى السياسة التي تبنتها المملكة العربية السعودية .

ثانياً : السياسة البترولية للمملكة العربية السعودية منذ بداية السبعينات .

مع بداية الستينات كانت القضية التي تشغل بال معظم الدول المصدرة هي ضرورة
زيادة الريع البترولي عن طريق تحسين أثمان البترول ، وضرورة تحقيق قدر من السيطرة على
المصادر الهيدروكربونية المتدفقة من حقولها . وفي عام ١٩٦٨ م كانت قد فضحت
سياستان لتحقيق هذه السيطرة هما سياستا « التأميم » و « المشاركة » . وقد تبنت
المملكة العربية السعودية سياسة المشاركة وقادت دول الخليج الأخرى (ما عدا العراق) في
صياغة أسس هذه السياسة وفي التفاوض مع ممثلي الشركات العالمية البترولية لوضع هذه
السياسة موضع التنفيذ . وبدأت فكرة المشاركة على أساس امتلاك حكومة المملكة العربية
السعودية لنسبة ٢٥٪ من رأس مال الشركة أرامكو مع زيادة حصة الحكومة في رأس مال
الشركة إلى أن تصل إلى ٥١٪ في يناير ١٩٨٢ م . غير أن التطورات التي شهدتها السوق
العالمي كانت أسرع مما كان متوقعاً بحيث امتلكت المملكة العربية السعودية شركة أرامكو
بالكامل مع نهاية عام ١٩٧٦ م .

ورغم أن فكرة المشاركة في قطاع إنتاج البترول الخام قد تم تجاوزها على هذا النحو
بالامتلاك الكامل لشركة أرامكو ، فإن قبول المشاركة مع رأس المال العالمي في العمليات

(١) أقرب الدول إلى تطبيق هذه السياسة هي دولة الكويت .

اللاحقة لإنتاج الخام كان هو المبدأ الذي انطلقت منه السياسة البترولية للمملكة العربية السعودية . ولما كان تبني سياسة المشاركة يعد في نظرنا أمراً فرضته الظروف التاريخية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية فقد اعتبر كمعطاة ضمن وسائل تنفيذ السياسة البترولية للمملكة .

وقد أعلنت المملكة أهداف سياستها البترولية التي هي في الواقع سياستها الاقتصادية^(١) ، في النقاط الآتية :

- تحقيق التكامل الرأسي للصناعات البترولية والغازية وخلق طاقة كبيرة لتصدير هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية .
- تنويع مصادر الإنتاج والدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات البترولية وذلك بتحقيق تكامل أفقي بين قطاع البترول المتكامل رأسياً وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى .
- تدريب وتطوير الموارد البشرية السعودية في عملية التصنيع وتهيئة الفرصة لها للاشتراك فيها .
- تنمية الموارد الهيدروكربونية والمعدنية للمملكة واستغلالها بما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة لهذه الموارد .
- الاستمرار في برامج التصنيع والتحديث المعتمدة على المنتجات البتروكيميائية والصناعية وشراء التجهيزات باستخدام الريوع كمصدر للتمويل لاجداث تغيير حاسم في البنية الاقتصادية للبلاد .

أما وسائل تحقيق هذه السياسة فقد تحدت على النحو التالي^(٢) .

- استخدام البترول والغاز كإدأ وألية وكمصدر طاقة لتنمية قطاعات الانتاج السلعي داخل الحدود الوطنية .

(١) عبر Paul G. Steven في مقال :

The Interaction between Oil Policy and industrial Policy in Saudi Arabia عن ذلك قائلا :

«It is Oil Policy that has Called the tune, and industrial policy has had to dance accordingly».

Published in «Saudi Arabia; University of Colorado, 1985.»

(٢) انظر خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة والرابعة (وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية) ؛

١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٦ .

- استخدام الریوع البترولية على نطاق كثيف مصدرا لتكوين رأس المال والاستثمار في مشروعات تطوير البنية الأساسية وتطوير القطاعات الإنتاجية السلعية في البتروكیمائیات والزراعة والصناعات التحويلية الأخرى داخل الحدود الوطنية .
- دعم أنشطة التسويق العالمية وتنميتها لتصريف منتجات الصناعات ذات الحجم الكبير .
- تشجيع الاستثمارات الخاصة ودعمها مع قيام الدولة بالاستثمار المباشر في قطاعات الإنتاج في الصناعات الأساسية داخل الحدود الوطنية .
- استمرار تشجيع اشتراك رأس المال الأجنبي ، واستخدام التقنية الحديثة في المشروعات الصناعية بالتعاون مع المستثمرين السعوديين^(١) .

وعلى ذلك يمكن القول أن المملكة العربية السعودية تبني سياسة « تفضيل التسييل البترولي » أي تسييل الاحتياطي البترولي واستخدام الریوع المتولدة من تصدير الإنتاج البترولي أي تحقيق التكامل الرأسي لقطاع البترول والغاز في الصناعات اللاحقة (Downstream Industries) داخل حدودها الوطنية سواء عن طريق الملكية الوطنية الخالصة لرؤوس الأموال المستثمرة أو عن طريق المشاركة مع رأس المال العالمي . فكيف تم تنفيذ هذه السياسة في العمليات اللاحقة لإنتاج البترول الخام ؟

١ — التكامل في قطاع تكرير البترول .

تهدف سياسة المملكة العربية السعودية إلى الارتفاع بنسبة ما يصدر في شكل منتجات مكررة إلى الأسواق العالمية . وتحقق هذه السياسة عدة أهداف أهمها تخفيف الضغوط الناجمة عن المنافسة الشديدة في السوق العالمي للبترول الخام . كما تمكن هذه السياسة المملكة العربية السعودية من الحصول على القيم المضافة المتولدة من وعمليات التكرير ، هذا خلافا لتأمين الاحتياجات الداخلية للاقتصاد الوطني من المنتجات المكررة .

وقد بلغت طاقة التكرير الكلية بالمملكة ١٢٩٨ مليون ب/ي في نهاية عام ١٩٨٥ م في حين بلغ الانتاج الفعلي للمصافي ١١٥ مليون ب/ي في نفس العام . وقد بلغت صادرات المكررات حوالي ٢١٦٪ من جملة الصادرات البترولية في نفس العام . كما بلغ

(١) المرجع السابق ، الخطة الرابعة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣٥ .

استهلاك المملكة من المكررات ٤٠٤٠٥٧ ألف برميل في عام ١٩٨٥ م^(١) ، وكون استهلاك زيت الوقود للأغراض الصناعية حوالي ٤٧٪ منه^(٢) .

وتقوم سياسة دمج قطاع التكرير في سلسلة العمليات البترولية للأمام (إنتاج البترول) وللخلف (الصناعة والزراعة) على أساس سيطرة المؤسسة الوطنية للبترول والثروة المعدنية (بترومين) على المصافي المخصصة لإنتاج المكررات للاستهلاك المحلي . أما المصافي المخصص إنتاجها للتصدير فقد انشئت بالمشاركة مع رأس المال العالمي البترولي .

أ — المصافي المملوكة لرأس المال الوطني^(٣) .

— مصفاة رأس تنورة (أرامكو) وطاققتها الإنتاجية ٥٦٣ ألف ب/ي وتخدم أهداف الاستهلاك المحلي والتصدير .

— مصفاة جدة (بترومين) وطاققتها ١٠٥ ألف ب/ي .

— مصفاة الرياض (بترومين) وطاققتها ١٣٠ ألف ب/ي .

— مصفاة ينبع (بترومين) للاستهلاك المحلي وطاققتها ١٧٠ ألف ب/ي .

ب — المصافي المملوكة ملكية مشتركة مع رأس المال العالمي البترولي (مصافي التصدير)^(٤) .

— مصفاة لوبريف (بترومين ٧٠٪ ، وموبيل اويل ٣٠٪) لتكرير زيوت التشحيم بطاقة قدرها مليون برميل سنويا ، وبتكلفة استثمارية قدرها ١٠٤ ألف دولار .

— مصفاة بترولوب (بترومين ٧١٪ ، وموبيل ٢٩٪) بطاقة اجمالية قدرها ٧٠٠ ألف ب/ي .

— مصفاة بترومين/ موبيل لتكرير الزيت في ينبع وطاققتها ٢٥٠ ألف ب/ي .

— مصفاة بترومين/ شل لتكرير الزيت في الجبيل وطاققتها ٢٥٠ ألف ب/ي .

— مصفاة بترومين/ بترولا لتكرير الزيت في رابغ وطاققتها ٣٠٣ ألف ب/ي .

— مصفائتان صغيرتان لتكرير الزيت مملوكتان لشركات بترولية تمتلك المملكة رأسمالها بالمشاركة مع شركاء أجنبية (شركة الزيت العربية) أو مملوكة بالكامل لشركة أجنبية (Paul Jetty)

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية — النشرة الاحصائية ، لعام ١٩٨٥ م .

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي — التقرير السنوي ١٤٠٦ هـ ، ص ٢٠٥ .

(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، أعوام ١٣٩٩ — ١٤٠٦ هـ .

(٤) المرجع السابق ، ١٤٠١ — ١٤٠٥ .

وطاقة الأولى ٣٠ ألف ب/ي والثانية ٥٠ ألف ب/ي .

— مضافتان لتصنيع الزيوت : الأولى في ينبع بالمشاركة مع شركة أشلاند وطاقتها ٥٠٠٠ ب/ي ، والثانية بالمشاركة مع تكساكو وشيفرون في الجبيل وطاقتها ١٢٠٠ ب/ي^(١) .

٢ — دمج قطاع الغاز الطبيعي في الصناعات اللاحقة .

تقدر احتياطيات المملكة من الغاز في بداية عام ١٩٨٦ م بحوالي ٣٤٩١ مليار متر مكعب تمثل ٣٨٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي . ومعظم احتياطيات المملكة من الغاز هو غاز مرافق^(٢) . ونظرا إلى أن الصناعات البتروكيميائية الأساسية التي تنشأ في المملكة تستخدم مركبات الغاز الطبيعي (الإيثان والميثان) لقيما لها ، كما تستخدمه كوقود فقد أقامت المملكة برنامجا ضخما ينفذ في اتجاهين : الأول يتجه إلى تنمية حقول الغاز الطبيعي لتأمين حاجة الصناعة إذا ما انخفضت معدلات الإنتاج البترولي بسبب تقلبات السوق العالمي وترتب على ذلك انخفاض إنتاج الغاز المرافق . والثاني يتعلق بإقامة سلسلة مشروعات لتجميع الغاز ومعالجته ليكون صالحا للاستخدام كوقود وكلقيم للصناعات الأساسية ولتصدير الفائض منه للأسواق العالمية . وبعد إتمام ست مراكز لتجميع ومعالجة الغاز ارتفع المستخدم من الغاز إلى ٨٠٪ من جملة ما يخرج من الحقول بالمملكة في عام ١٩٨٦ م^(٣) بعد أن كانت نسبة ما يحرق سدى على فوهة الآبار حتى نهاية عام ١٩٧٨ م تعادل ٧٥٪^(٤) ويوضح الجدول رقم (٢) هذه المشروعات .

The Research Instiut; International Petroleum Economics, 83.

(١)

(٢) وزارة التخطيط — المملكة العربية السعودية — خطة التنمية الرابعة ١٩٨٦ م ، ص ١٧٩ .

(٢)

(٣) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، الخطة الرابعة ١٩٨٦ م .

(٣)

Opec Annual Report 1978, table VII.

(٤)

جدول رقم (٢)
مشروعات تجميع ومعالجة الغاز بالمملكة

سنة استكمال المشروع	المنتجات	المركز
١٩٧٧ م	الكبريت والميثان	١ — بري
١٩٨٠ م	الكبريت والميثان	٢ — شدم
١٩٨٢ م	الكبريت والميثان	٣ — العثمانية
١٩٦١ م	غاز بتترول سائل	٤ — رأس تنورة
١٩٨٠ م	غاز بتترول سائل وإيثان	٥ — الجعيمة
١٩٨٢ م	غاز بتترول سائل وإيثان	٦ — ينبع

المصدر : وزارة التخطيط — المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الرابعة ، ص ١٧٩ .

٣ — قطاع الصناعات البتروكيميائية الأساسية .

أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٦ م الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) برأس مال قدره عشرة مليارات ريال . وتهدف الشركة إلى تأسيس الصناعات الأساسية بهدف توفير المواد الأولية والوسيلة للصناعات الوطنية وزيادة الصادرات الصناعية . وتمتلك سابك بعض المشروعات الصناعية البتروكيميائية ملكية خالصة ، بينما تمتلك بالمشاركة مع رأس المال العالمي بعض المشروعات الأخرى في مجال الصناعات البتروكيميائية والتعدينية .

أ — المشروعات المملوكة ملكية وطنية خالصة .

— الشركة العربية للبتروكيميائيات (بتروكيما) بالجبيل ، وتنتج ٥٠٠ ألف طن سنوياً من الايثيلين ، و ٧٠ ألف طن من البولي ستايرين . وتستخدم غاز الإيثان كلقيم . وقد بدأ المصنع في الإنتاج عام ١٩٨٥ م .

— الشركة الوطنية للغازات الصناعية بالجبيل (غاز) ، وتنتج ١٤٦ ألف طن سنوياً من النيتروجين و ٤٣٨ ألف طن من الأكسوجين من الهواء الجوي^(١) .

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، ١٤٠٣ — ١٤٠٥ .

— الشركة الوطنية للأسمدة الكيماوية (ابن البيطار) بالجبيل ، وتستخدم غاز الميثان لقيما لإنتاج ٥٠٠٠٠٠ طن من اليوريا^(١) .

ب — المشروعات المشتركة مع رأس المال العالمي .

تتولى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) إقامة مشروعات الصناعات الهيدروكربونية والتعدينية الثقيلة بالمشاركة مع الشركات الأجنبية التي تتفاوت حصصها في رأس المال بحيث لا تتجاوز ٥٠٪ منه . وتقدر الاستثمارات الكلية التي رصدتها سابك لهذه المشروعات بمبلغ ٤٠ مليارا من الدولارات^(٢) . وتتنوع المشاركات في مجال الصناعات البتروكيميائية إلى مشاركات مع رأس المال الأمريكي والأوربي والياباني والتيواني ويوضح الجدول رقم (٣) هذه المشروعات وأهم منتجاتها وطاقتها والشركاء الأجانب فيها ونسبة مشاركتهم .

(١) المرجع السابق ، تقرير عام ، ١٤٠٦ ، ص ١٢٥ .

(٢) Hugh G. Hambleton; The Saudi Petrochemical Industry, Saudi Arabia; University of Colorado, USA. (٢)

جدول رقم (٣)
مشروعات سابك المشتركة مع رأس المال العالمي في الصناعات الاساسية

المشروع	الشركاء	نسبة المشاركة %	الاستثمار مليون دولار	المنتج	بطاقة ألف طن
١ - الشركة السعودية للميثانول (الرازي)	سابك / المجموعة اليابانية	٥٠/٥٠	٢٦٨	ميثانول	٦٠٠
٢ - شركة بينغ السعودية للكيمياويات (بينت)	سابك / موبيل أوويل	٥٠/٥٠	٢٠٠٠	إيثيلين «جلايكول»	٤٥٥
				L.D.P.E	٢٠٠
				H.D.P.E	٢٠٥
				L.D.P.E	٩٠
٣ - شركة الجبيل للبتروكيميايات (كيما)	سابك / اكسون	٥٠/٥٠	١١٠٠		٢٦٠
٤ - الشركة السعودية للبتروكيميايات (صدف)	سابك / شل	٥٠/٥٠	٣٠٠٠	إيثيلين D.C.E	٦٥٦
				ستايرين	٤٥٤
				إيثانول	٢٩٥
				C.SODA	٢٨١
				ميثانول	٣٧٧
٥ - الشركة الوطنية للميثانول (ابن سينا)	سابك / سيلانيز	٢٥/٧٥	٣٥٠		٦٥٠
٦ - الشركة الشرقية للبتروكيميايات (شرق)				L.D.P.E	١٣٠
٧ - الشركة الوطنية للبلاستيك				C.E	٢٠٠
٨ - الشركة السعودية الأوربية للبتروكيميايات	سابك / ENICHEM NESTE OY APICORP	٣٠ - ٧٠	٦٠٠	M.T.B.E	٥٠٠
				بيوتادين	١٢٥
				بيوتين ١	٨٠
٩ - شركة الجبيل للأسمدة (سماد)	سابك / الشركة الصينية للأسمدة	٥٠/٥٠	٣٥٧	يوريا	٥٠٠
١٠ - شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) (*)	بترومن / اكسدنتال			يوريا	٣٣٠
١١ - الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد)	سابك / كورف شتال			أسيخ	٨٠٠
١٢ - شركة درفلة الصلب	سابك / كورف شتال			أسيخ	١٤٠

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ١٣٩٨ - ١٤٠٦ هـ . HUGH G. HAMBLETON سبق الإشارة إليه .

(*) ورد في تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٤٠٦ هـ ان هذه الشركة وطنية ١٠٠ % .

أما الدوافع التي حثت الشركات العالمية على الدخول في هذه المشاركة فيمكن ايجازها في النقاط الآتية :

١ — ذكرنا ان الشركات البترولية العالمية تمر الآن بمرحلة تتميز بتدهور الهيكل المتكامل رأسيا لعملياتها ، وذلك بفقدانها موارد الزيت الخام التي كانت مملوكة لها في ظل نظام الامتيازات البائد . ولما كانت المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر احتياطات بترولية ، وكذلك أكبر طاقة انتاج بترولي في العالم — فان كثيرا من الشركات البترولية العالمية تتطلع دائما للاحتفاظ بأفضل العلاقات معها لتأمين مصادر تزودها بالخام على المدى البعيد . وقد وجدت هذه الشركات في إعلان المملكة لسياسة الحوافز التي بموجبها يحق لكل شركة اجنبية أن تشتري حصة من الزيت الخام السعودي مقدارها ٥٠٠ ب/ ي مقابل كل مليون دولار مستثمر^(١) فرصة ثمينة لتأمين جزء من الموارد البترولية اللازمة لها بقبولها المشاركة في هذه المشروعات . ويوضح الجدول رقم (٤) ما تحصل عليه الشركات العالمية المشاركة مع سابك من بترول خام في إطار سياسة الحوافز .

جدول رقم (٤)
البترول الخام المتاح للشركات العالمية المشاركة مع سابك

الشركة الاجنبية	الحصة المتاحة لها ب/ي
إكسون	٧٤٠٠٠
سيلانيز	٢٥٠٠٠
موبييل أوويل	٢٢٥٠٠٠
شل	٢٦٠٠٠٠
إيني كيم ونتسي وي	٢٠٠٠٠
مجموعة متسوبيشي	٢٠٠٠٠
الشركة الصينية للاسمدة	٢٥٠٠٠

المصدر : MEES: 9 Feb. 1981: 15 Dec.1980, 4 May 1981, 21 Dec.1981

(١) انظر HUGH G. HAMBLETON سبق ذكره ص ٥٦ .

٢ — تحقيق السيطرة التكنولوجية والهندسية مما يدعم — نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي الحالي :

— فشركة إكسون تستخدم طريقة الصنع لشركة يونيون كاريد والخدمات الهندسية لشركة فلور .

— وشركة سيلانيز تستخدم طريقة الصنع لشركة إمبريال والخدمات الهندسية لشركة سي إف براون .

— موبيل وشل والشركاء الأجانب في الشركة السعودية الأوربية والشركة الصينية للأسمدة تستخدم كلها طرق صنع خاصة بشركات أمريكية وأوربية .

— وتستخدم مجموعة متسويشي طرق صنع وخدمات هندسية خاصة بها^(١) .

٣ — تحصل هذه المصانع على اللقائم من الغاز الطبيعي ومن الوقود والطاقة الكهربائية والمياه بأثمان تقل كثيرا عن الأثمان العالمية لهذه المدخلات . وتصل هذه الأثمان أحيانا إلى خمس الثمن العالمي^(٢) . ولما كانت تكلفة المادة الخام تمثل قرابة ٧٥٪ من جملة تكلفة المنتج فإن الشركات العالمية تتوقع لهذه المنتجات فرصا ثمينة في سوق المنافسة العالمية خصوصا وأنها ستقوم بتسويق معظم الإنتاج في الأسواق الخارجية . فعلى سبيل المثال ستسوق إكسون ٩٠٪ من منتجات كيما ، ومتسويشي ٨٠٪ من منتجات الرازي . ويعني ذلك بالطبع أن هذه الشركات تتوقع عائدا ماليا مجزيا على الاستثمار في هذه المشروعات .

٤ — أن هذه الشركات لن تتحمل أعباء مالية كبيرة في هذه المشاركات فحكومة المملكة العربية السعودية تقدم لهذه المشروعات من خلال صندوق الاستثمارات العامة السعودي دعما ماليا سخيا . فعلى سبيل المثال بينما تبلغ التكلفة الاستثمارية الكلية للشركة السعودية للبتروكيمايات (صدف) ٣٠٠٠ مليون دولار فإن شركة شل ستدفع (فورا) من هذا المبلغ ٤٠٠ مليون دولار وتدفع سائبك مبلغا مماثلا ، ويقوم صندوق الاستثمارات العامة السعودي بتأمين قرض بمبلغ قدره ١٨٠٠ مليون دولار بشروط سخية (فوائد من ٣ إلى ٦٪ مع فترة سماح ٥ سنوات)^(٣) . وتطبق هذه الشروط على مشاركات كل من موبيل وإكسون وسيلانيز ومتسويشي والشركة الصينية للأسمدة^(٤) .

(١) المرجع السابق . (٢) المرجع السابق . (٣) HUGH G. HAMBLETON سبق ذكره ص ٦٣ .

(٤) بلغت قيمة القروض التي قدمها صندوق الاستثمارات العامة حتى نهاية العام ١٤٠٦/١٤٠٥ هـ مبلغ ٥٤٨٧ مليار ريال .

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ١٤٠٦ هـ ص ١٢٦ .

٤ — التكامل في مرحلة الصناعات النهائية .

تقوم الحكومة السعودية من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودية (SIDF) بإغداق معونات سخية لشركات القطاع الخاص الوطنية ، أو للشركاء الوطنيين في شركات المشاركة مع رأس المال العالمي . وحتى نهاية عام ١٤٠٥ هـ كان عدد التراخيص التي صدرت وزارة الصناعة والكهرباء لمصانع بالقطاع الخاص ٣٤٠٩ بتمويل يبلغ ١٣٥٩٩ مليار ريال منها ١٨٦٤ مصنعا منتجا بتمويل يبلغ ٥٩٨٨ مليار ريال^(١) .

ويشارك رأس المال الأجنبي في ٣٩٣ مصنعا بتمويل بلغ حوالي ٢٩٧ مليار ريال مع نهاية عام ١٤٠٥ هـ . وتبلغ نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي ٤٧٪ من رؤوس أموال هذه المشروعات . وتتركز مشاركات رأس المال الأجنبي في الصناعات النهائية في قطاعات الصناعات المعدنية ، تليها الصناعات الكيماوية والبترولية ثم الغذائية . وبلغت جملة القروض التي صرفها الصندوق السعودي للتنمية الصناعية حتى نهاية عام ١٤٠٥ هـ مبلغ ١٠٠١ مليار ريال^(٢) قدم منها للمشروعات المشتركة وحدها أكثر من ٦ مليار ريال .

ويلاحظ أن كثيرا من المشروعات التي تقوم على تشغيل وتحويل المنتجات البتروكيماوية الرئيسية قد بدأ إنشاؤها منذ وقت مبكر (منذ منتصف السبعينات) . وإلى أن يتم تشغيل المصانع والمجمعات التي ستنتج المنتجات الرئيسية (Polymers) فقد اعتمدت هذه المصانع على استيراد المواد الخام اللازمة لها من الخارج^(٣) . وتعتبر تنمية الصناعات النهائية قبل تأسيس الصناعات الأساسية المغذية لها هو النهج الصحيح في التصنيع .

ومن أهم أمثلة المشروعات المشتركة مع رأس المال العالمي في مجال الصناعات النهائية في الصناعات البتروكيماوية ما يلي :

١ — شركة سابكون SAPPCO لمنتجات البلاستيك بالرياض لإنتاج أنابيب البولي فينيل كلوريد PVC للأغراض الصناعية والزراعية^(٤) بطاقة قدرها ٢٢٠٠٠ طن/سنة بالمشاركة مع شيميدس البريطانية .

(١) المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٩ وما بعدها .

(٣) تطور واردات المملكة من الراتنجيات التركيبية واللدائن والمطاط التركيبي من ١١٤ مليون ريال في عام ١٩٧٢م إلى ١٤٩٦ مليوناً في عام ١٩٧٨م ، ثم إلى ٣٣٩٧ مليوناً في عام ١٩٨٢م ، ثم هبطت إلى ٢٩١٥ مليون ريال في عام ١٩٨٥م . أنظر المرجع السابق ص ٢١٥ .

(٤) لنزيد من المعلومات عن استخدام البلاستيك في الزراعة أنظر :

- ٢ — مشاركة بين سابكو وتكساكو باسم سابتكس لإنتاج القواطع والألواح العازلة من مادة البولي يوريثين بطاقة إنتاجية قدرها ١٠٠ مليون لوح وباستثمارات قدرها ٣٠ مليون دولار تساهم فيها سابكو بنسبة ٦٠٪ وتكساكو بنسبة ٤٠٪ .
- ٣ — شركة الصناعات الحديثة لإنتاج المنظفات الصناعية برأس مال مشترك قدره ١٠٫٨ مليون دولار بين القطاع الخاص الوطني والشركة السويسرية للمنظفات بنسبة ٥٠٪ لكل منهما .
- ٤ — شركة الباطين لمفروشات البولي يوريثين بين شركة جوزيف أجلي السويسرية وعائلة الباطين السعودية^(١) .
- ٥ — أقامت مجموعة سعودية خاصة مشاركة صناعية مع شركة إمبريال البريطانية للصناعات الكيميائية ICI لإنتاج ٨٠٠٠ طن من البولي يوريثين في مدينة الدمام^(٢) .

وفي إطار الدعم الحكومي للقطاع الخاص في مجال الصناعات البتروكيميائية النهائية فقد أسست أربع مؤسسات من القطاع العام مع ثلاث بنوك سعودية و ١١٩ من رجال الأعمال « شركة التصنيع الوطنية » برأس مال قدره ٦٠٠ مليون ريال اكتب هؤلاء المؤسسون فيه بنسبة ٤٠٪ وطرح باقي رأس المال (٦٠٪) للاكتتاب العام . وتهدف الشركة الجديدة إلى تكملة دور سابك وبترومين في مجال إنتاج المنتجات النهائية وخدمة عمليات التصنيع في المملكة^(٣) .

ثالثا : تقوم نتائج سياسية تكامل القطاع البترولي رأسيا وأفقيا داخل الحدود الوطنية للمملكة العربية السعودية .

تحدد أهداف السياسة البترولية السعودية ، كما مر بنا ، بتحقيق تكامل رأسي للصناعة البترولية بدمج قطاع إنتاج البترول الخام في صناعات التكرير والغاز والبتروكيميائيات الأساسية والصناعات التحويلية النهائية ، الوطني الأخرى لتحقيق تنويع مصادر الإنتاج والدخل وتنويع الصادرات . ويعني ذلك ضرورة تغيير بنية الاقتصاد السعودي لتصفية هيمنة قطاع إنتاج البترول الخام عليه . وسوف نقوم في هذا القسم من البحث بتقويم نتائج

سبق ذكره ، ص ٧٠ و ٧١ ، Hugh Hambleton ،
OPEC ANNUAL REPORT, 1984, p 49.

(١)

(٢)

(٣) عالم النفط العدد ٢٧ ، ٤ فبراير ١٩٨٤ م ص ٧ .

السياسة البترولية التي انتهجتها المملكة منذ تبلورت هذه السياسة عقب ارتفاع أثمان البترول الخام . ولا شك في أن تقويم السياسات وقياس نتائجها — وإن بدت وكأنها أسلوب موضوعي في البحث العلمي — مهمة شاقة ، وكثيرا ما تكون نتائجها تقريبية لأسباب عديدة . منها عدم دقة الاحصاءات المنشورة عن الكميات المالية والاقتصادية وغموض البيانات واختلاط مكوناتها فضلا عن ضعف أدوات القياس في بعض الأحيان وعجزها عن فصل أثر القطاع البترولي على القطاعات السلعية الأخرى^(١) وقد كان من الممكن أن نلجأ إلى معيار واحد لتقويم نتائج هذه السياسة ألا وهو مدى التحولات التي تحدث في بنية الاقتصاد السعودي باعتبارها المآلة التي تتجمع فيها آثار التغيرات في الكميات المالية والاقتصادية خلال فترات التحول . غير أن هذا المعيار وإن كنا سنلجأ إليه لا يصلح وحده خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تقوم سياسة التنمية الاقتصادية فيها على خلق طاقات إنتاجية عن طريق استهلاك التكنولوجيا المستوردة على نطاق واسع^(٢) . وتزيد عدم كفاءة هذا المعيار خصوصا إذا كان تمويل استهلاك التكنولوجيا المستوردة لا يعتمد على رؤوس أموال تم تكوينها بالقدرات الذاتية لقطاعات الإنتاج السلعي المتجددة بل على تمويل من بيع أصل ناضب . وعلى ذلك سوف نعتمد على عدد من المؤشرات لنتمكن في النهاية من معرفة نتائج هذه السياسة . وهذه المؤشرات هي :

— استخراج معدل العائد المالي الإجمالي والصافي الذي تحقق من تطبيق سياسة « تفضيل تسهيل الاحتياطي » واستثمار الرئوس المتولدة منها في مشروعات التكامل الرأسي والأفقي داخل الحدود الوطنية للمملكة ومقارنتها بتكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) ، وهي افتراض انتهاج سياسة « تفضيل الاحتياطي » .

(١) حاول توماس ستاوفر في مقال له استبعاد أثر البترول في الناتج القومي السلعي غير البترولي في كل من الكويت والبرنج . إلا أن النموذج الرياضي الذي بناه لا يحقق الهدف منه لعدة أسباب أهمها أن ستاوفر أغفل أثر الربح البترولي وأثر الإنفاق الحكومي على دخول الأفراد وأثر ذلك على القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي على إمكانية تحقيق إنتاج سلعي لا بترولي غير اقتصادي . هذا بالإضافة إلى الدعم المباشر لقطاعات الإنتاج . كما أن نموذجه حساس لدرجة مبالغ فيها بالنسبة لتحويلات القطاع الخاص إلى الخارج . وسوف نقوم في بحث لاحق بنقد النموذج وتقديم مساهمة في الموضوع .

انظر في ذلك :

Thomas R. STAUFFER: " Accounting for wasting assets" Measurement of income and dependency in oil-rentier states.

THE JOURNAL OF ENERGY AND DEVELOPMENT, AUTUMN 1985.

(٢) أنظر د/ مختار خطاب ، الاحتكارات العالمية ومشكلات نقل التكنولوجيا دار الأمل للطباعة والنشر — القاهرة ١٩٨٣ م . حيث تناقش مشكلات استهلاك التكنولوجيا وإنتاج طاقات تكنولوجية وتغير البنيات في الدول النامية .

— استخراج معدل العائد على الاستثمار في السوق المالي العالمي (PORTFOLIO) خلال نفس الفترة (١٣٩٤/١٣٩٥ هـ — ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ) ومقارنة هذا العائد بالعائد المحقق فعلا من سياسة التكامل .

— قياس درجة التحولات التي حدثت في بنية الاقتصاد السعودي .
— قياس مدى تحقق بعض الأهداف المعلنة للسياسة البترولية كتنويع الإنتاج لتخفيف الاعتماد على البترول وتنويع الصادرات مع الوقوف على التكلفة الاجتماعية غير المباشرة للناتج السلعي الوطني غير البترولي .

أ — تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) .

ذكرنا أنه من الممكن أن نتصور أن الدولة المصدرة يمكنها أن تفضل عدم استخراج برميل البترول حاليا وان تحتفظ به ضمن احتياطاتها إذا رأت أن الزيادة في اثمان البترول (وفي الربيع الصافي من البرميل) أعلى من العائد الناتج من استثمار الربيع البترولي للبرميل المستخرج . وأطلقنا على هذه السياسة « تفضيل الاحتياطات البترولية » .

وليس هناك ما يدل على أن المملكة العربية السعودية قد انتهجت هذه السياسة . فالمملكة حاولت حتى الآن أن تباع أقصى كمية من الزيت تسمح بها ظروف السوق العالمي البترولي . وحين انخفضت كميات الإنتاج من قرابة عشرة ملايين برميل في اليوم عام ١٩٨١م الى أقل من أربعة ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٦م كان ذلك بسبب تغير ظروف الطلب على بترول أوبك وانتقال منحناه جهة اليسار . فهل عدم انتاج المملكة لسياسة « تفضيل الاحتياطي » وتبنيها لسياسة أخرى أدى الى ضياع فرصة تحقيق عائد اعلى للمملكة من الكميات التي انتجتها منذ أن ارتفع ثمن البترول في ١/١/١٩٧٤ حتى الآن ؟ . والاجابة عن هذا السؤال تقتضي تحليلا على مستويين :

المستوى الاول يختص بتحديد المعدل السنوي لثمن الربيع المتحصل من تصدير البترول السعودي (الثمن الصافي) خلال الفترة من ١٣٩٤/١٣٩٥ هـ حتى الآن .

المستوى الثاني يتعلق بقياس نتائج السياسات التي انتهجتها المملكة فعلا بافتراض أن معدل نمو الثمن الصافي للبرميل يمثل تكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة . وبذلك يمكن قياس مدى جدوى السياسة التي تم انتهاجها فعلا .

وسوف نقتصر هنا على دراسة تطور الثمن الصافي (الربح المتولد من تصدير البرميل)
لنستخرج منه معدل النمو المتوسط خلال الفترة المذكورة ليكون أحد أدوات القياس لنتائج
السياسات التي انتهجت فعلا والتي سنأتي إليها تباعا .

جدول رقم (٥)

تطور الثمن الصافي لبتترول المملكة العربية السعودية^(١)

خلال الفترة من ١٣٩٤/١٣٩٥ م إلى ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ (بالريالات الجارية/ برميل)

١٤٠٥	١٤٠٤	١٤٠٣	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٠	١٣٩٩	١٣٩٨	١٣٩٧	١٣٩٦	١٣٩٥	١٣٩٤	
١٤٠٦	١٤٠٥	١٤٠٤	١٤٠٣	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٠	١٣٩٩	١٣٩٨	١٣٩٧	١٣٩٦	١٣٩٥	السنة
٥١١	٧١٢	٨١٩	٩٤٦	١٠٤	٨٩٣	٦٣٧	٤١٩	٣٦٢	٣٦٦	٣٤٨	٣٠٥	الثمن

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ١٣٩٧ — ١٤٠٦ .

ويمكن حساب معدل النمو السنوي في الثمن الصافي لبرميل البترول السعودي خلال
الفترة من ١٣٩٤/١٣٩٥ إلى ١٤٠٦/١٤٠٥ كما يلي :

$$Y_t = Y_0 \cdot (1 + r)^t$$

حيث :

$$Y_t = \text{الثمن الصافي للبرميل في السنة } (t)$$

$$t = \text{الزمن من صفر الى } ١١ .$$

$$Y_0 = \text{الثمن الصافي للبرميل في السنة الأولى} .$$

$$r = \text{معدل النمو السنوي في الثمن الصافي} .$$

وبحساب المعادلة وجد أن :

$$r = ٩٣٧\% \text{ سنويا} .$$

(١) تمثل هذه الأثمان الصافية متوسطا مرجحا للربح الصافية للخدمات السعودية تم حسابها بقسمة قيمة الصادرات السنوية على كمية الصادرات السنوية بالبراميل .

وهذا المعدل يمثل تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) لكل برميل من البترول تم استخراجه من حقول المملكة واستخدمت عائداته بأي أسلوب متاح منذ عام ١٣٩٤ هـ حتى الآن .

ب — **معدل العائد الإجمالي GRR** ، ومعدل العائد الصافي NRR الذين تحققا من تطبيق سياسة تسهيل الاحتياطات وتحقيق التكامل الرأسي والأفقي للصناعة البترولية في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٣٨٨ / ١٣٨٩ هـ إلى ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ .

سنعتبر أن الزيادة السنوية في الناتج السلعي من الزراعة والصناعة غير البترولية مضافا إليها ١٠٪ من القيمة المضافة السنوية في قطاع التشييد — عائدا على الاستثمار في قطاعات الانتاج السلعي غير البترولي . وسيخصص من العائد على الاستثمار تكلفة الفرصة الضائعة سنويا وهي التي كان يمكن تحقيقها فعلا من انتاج سياسة « تفضيل الاحتياطات » . وعلى ذلك فإذا كان العائد الإجمالي والصافي صفر فإن سياسة تسهيل الاحتياطي البترولي واستخدام الربوع في تحقيق التكامل الرأسي والأفقي تعتبر من الناحية المالية أكثر جدوى من سياسة « تفضيل الاحتياطي البترولي » .

وسيم استخراج معدل العائد الإجمالي على الاستثمار الوطني والعائد الصافي عليه على أساس النموذج الآتي :

— المعادلات من (١) إلى (٤) توضح طريقة حساب الاستثمارات السنوية في القطاع السلعي غير البترولي .

— والمعادلة (٦) تقرر أن معدل العائد الإجمالي هو عبارة عن إجمالي القيم الحاضرة للعائد الإجمالي على الاستثمارات في القطاع السلعي غير البترولي خلال فترة الدراسة مقسوما على إجمالي القيم الحاضرة للاستثمارات في هذا القطاع خلال نفس الفترة .

— أما معدل العائد الصافي فتوضح المعادلة (٨) أنه قد تم تعديل إجمالي القيم الحاضرة لاستثمارات القطاع بطرح إجمالي القيم الحاضرة للدعم والإعانات المباشرة في قطاعي الزراعة والكهرباء .

$$I_t = IP_t + IG_t - IT_t \quad (١)$$

$$R_t = \Delta (GDP)A_{t+3} + \Delta (GDP)Y_{t+3} + \Delta (GDP)C_{t+3} \times .10 \quad (٢)$$

$$OC_t = r \cdot I_t \quad (٣)$$

$$GR_t = R_t - OC_t \quad (٤)$$

$$PVI_t = I_t \cdot (1+r)^{-t} \quad (٥)$$

$$PVGR_t = GR_t \cdot (1+r)^{-t} \quad (٦)$$

$$GRR = \frac{\sum_{t=0}^n GR_t \cdot (1+r)^{-t}}{\sum_{t=0}^n I_t \cdot (1+r)^{-t}} \times 100 \quad (٧)$$

$$NRR = \frac{\sum_{t=0}^n GR_t \cdot (1+r)^{-t} - \sum_{t=0}^n S_t \cdot (1+r)^{-t}}{\sum_{t=0}^n I_t \cdot (1+r)^{-t}} \times 100 \quad (٨)$$

حيث :

I_t = الاستثمارات في القطاع السلعي غير البترولي في السنة (t) .

IP_t = الاستثمارات في القطاع الخاص في السنة (t) .

IG_t = الاستثمارات في القطاع الحكومي في السنة (t) .

IT_t = الاستثمارات في القطاع البترولي في السنة (t) .

R_t = العائد على الاستثمارات (I) وهو الزيادة في الناتج القومي في القطاعات

السلعية بفترة إبطاء ٣ سنوات .

$(GDP)A_{t+3}$ = الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة في السنة $(t+3)$ بالأثمان الثابتة .

$(GDP)Y_{t+3}$ = الناتج من الصناعات التحويلية في السنة $(t+3)$ بالأثمان الثابتة .

$(GDP)A_{t+3}$ = الناتج المحلي من قطاع التشييد في السنة $(t+3)$ بالأثمان الثابتة .

OC_t = تكلفة الفرصة البديلة (قيمة العائد الضائع) في السنة (t) .

r = معدل النمو السنوي في الثمن الصافي للبرميل (قيمة العائد

الضائع) ، وقد تم تقديره مسبقا بمعدل ٩.٣٧٪ .

GR_t = العائد الاجمالي على الاستثمارات في السنة (t) .

PVI_t = القيمة الحالية PRESENT VALUE للاستثمارات في السنة (t) بسعر

الخصم (r) (تكلفة الفرصة البديلة) .

$PVGR_t$ = القيمة الحالية للعائد الاجمالي في السنة (t) بسعر خصم قدره ٩.٣٧٪

سنويا .

GRR = معدل العائد الإجمالي على الاستثمارات القومية خلال الفترة .

S_t = الإعانات المباشرة الممنوحة لقطاعات الإنتاج السلعي غير البترولي في

الزراعة والكهرباء (ولا تشمل القروض الحكومية) في السنة (t) .

NRR = معدل العائد الصافي على الاستثمارات للفترة محل الدراسة .

وبحساب هذه المعادلات من البيانات المنشورة^(١) وجد أن :

معدل العائد الإجمالي $GRR = ٦١.٦٠\%$ سنويا .

ومعدل العائد الصافي $NRR = ٦٧.٣٠\%$ سنويا .

أي أن العائد الصافي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير البترولية بعد إستبعاد الأثر المباشر للقطاع البترولي بلغ ٦٧.٣٠٪ سنويا خلال الأعوام الأربعة عشر المنقضية منذ أنتهاج سياسة التكامل الرأسمي والأفقي للقطاع البترولي في المملكة . ولا شك أن استبعاد الآثار غير المباشرة للقطاع البترولي سيؤدي حتما إلى هبوط العائد الصافي عن المعدل الذي توصلنا إليه .

(١) أنظر الملحق - جدول رقم (١) .

ج — معدل العائد الصافي بافتراض تبني سياسة « تفضيل التسييل البترولي » واستثمار
الريوع البترولية استثمارا ماليا خارج الحدود الوطنية (في السوق المالي العالمي) .

سيتم الاعتماد على البيانات المتاحة عن العائد على الودائع في الأسواق المالية الدولية
(سوق العملات الأوربية والايرو — دولار) والعائد على اسهم الشركات الصناعية الكبرى
في الولايات المتحدة والعائد على السندات الحكومية في أربع دول صناعية رئيسية (الولايات
المتحدة وانجلترا وألمانيا وفرنسا) . وسنفترض أن الاستثمارات التي نفذت في برامج التنمية في
القطاعات غير البترولية في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٦٨م حتى منتصف عام
١٩٨٣ ستوزع بالتساوي على أوجه الاستثمار المالية الموضحة عاليه . وباعتبار أن نمو الثمن
الصافي لبرميل البترول (الربع من البرميل) يمثل بديلا — نظريا — لتسييل الاحتياطيات
البترولية واستثمار الربيع المتولد منها في محفظة الأوراق المالية خارج الحدود لذلك سيتم استبعاد
تكلفة الفرصة البديلة من العائد على الاستثمارات المالية . وسيتم حساب معدل العائد
الصافي على الاستثمارات المالية على أساس المعادلات الآتية :

$$GPR_t = I_t \cdot PR_t \quad (٩)$$

$$NPT_t = GPR_t - OC_t \quad (١٠)$$

$$NPR = \frac{\sum_{t=0}^n NPT_t \cdot (1+r)^{-t}}{\sum_{t=0}^n I_t \cdot (1+r)^{-t}} \times 100 \quad (١١)$$

حيث :

GPR_t = العائد الإجمالي على الاستثمار في المحفظة في السنة (t) .

PR_t = معدل العائد على محفظة الأوراق المالية خارج الحدود في السنة (t) .

NPT_t = العائد الصافي على الاستثمار في المحفظة في السنة (t) .

NPR = معدل العائد السنوي الصافي على الاستثمار في المحفظة للفترة .

وباستخدام البيانات المتاحة^(١) نجد أن العائد الصافي على الاستثمار في المحفظة خارج الحدود لقدر مماثل للاستثمارات التي وجهت للتنمية الاقتصادية في المملكة خلال الفترة من ١٩٦٨م إلى ١٩٨٣م كما يلي :

معدل العائد الصافي للمحفظة NPR = ١٣٪ سنويا .

ويتضح من ذلك أن سياسة « تفضيل التسجيل البترولي » كانت أجدى من سياسة « تفضيل الاحتياطيات » خلال الفترة المنقضية منذ ارتفاع أثمان البترول كما أن العائد المالي الصافي على الاستثمارات من سياسة تحقيق التكامل الرأسي والأفقي للقطاع البترولي داخل الحدود الوطنية السعودية كان أجدى من العائد الصافي على نفس الاستثمارات اذا استثمرت في محفظة مالية خارج الحدود الوطنية .

د — دراسة آثار سياسة التكامل الرأسي والأفقي للقطاع البترولي على هيكل الاقتصاد السعودي .

باعتبار أن قطاع إنتاج البترول الخام هو القطاع العائد للاقتصاد الوطني السعودي لذلك سوف نستبعد قيمة الإنتاج البترولي في الناتج القومي ونقيس التغير في نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات السلعية غير البترولية وقطاع الخدمات إلى الناتج الإجمالي غير البترولي . وعلى هذا الأساس يوضح الجدول رقم (٦) تطور بنية الاقتصاد السعودي منذ عام ١٣٨٨ / ١٣٨٩ إلى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ أي خلال ١٧ عاما من التحولات نفذت فيها ثلاث خطط خمسية ويجرى تنفيذ الخطة الرابعة حاليا ، وهي فترة كافية لإحداث قدر من التحولات يمكن قياسه وتقويمه .

(١) انظر الملحق — الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٦) تطور الهيكل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية (القطاعات غير البترولية)
خلال الفترة من ١٣٨٨/١٣٨٩هـ حتى ١٤٠٤/١٤٠٥هـ .

السنة	١٣٨٩/١٣٨٨						بالنسب المئوية					
	زراعة	صناعة	تشبيد	خدمات	جملة	زراعة	صناعة	تشبيد	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
٨٩/٨٨	٩٥٧	١٦٩٨	١٠٢٨	٣٧٤٧	٧٤٢٩	١٢٩	٢٢٨	١٣٨	١١٩	٥٠	٥٠	١٠٠
٩٠/٨٩	٩٨٤	١٩٩٢	٩٣٤	٣٩٢٨	٧٨٣٨	١٢٦	٢٥٤	١٢٦	١١٩	٥٠	٥٠	١٠٠
٩١/٩٠	١٠١٨	٢١٨٦	٩٥٧	٤٢٤١	٨٤٠٢	١٢١	٢٦٠	١٢١	١١٩	٥٠	٥٠	١٠٠
٩٢/٩١	١٠٥٠	٢٢٣١	١٠٥٣	٤٥٧٥	٨٨٥٩	١١٨	٢٥٢	١١٨	١١٩	٥٠	٥٠	١٠٠
٩٣/٩٢	١٠٨٩	٢٤٣٦	١٣٩٦	٥٢٠٤	١٠١٢٥	١٠٨	٢٤١	١٠٨	١٣٨	٥١	٥١	١٠٠
٩٤/٩٣	١١٢٩	١٧٥٨	١٦٦٩	٥٨٦٥	١٠٤٢١	١٠٨	٢٦٩	١٠٨	١٦٠	٥١	٥١	١٠٠
٩٥/٩٤	١١٧٤	٢٣٤٣	٢٤٦١	٥٦٤٧	١١٦٢٥	١٠١	٢٠١	١٠١	٢١٢	٥١	٥١	١٠٠
٩٦/٩٥	١٢٢١	٢٤٣٢	٣٣٠٩	٦٦٦٦	١٣٦٢٨	٩٠	١٧٨	٩٠	٢٤٣	٥١	٥١	١٠٠
٩٧/٩٦	١٢٨٢	٢٨٩٣	٤١٤٦	٧٦٢٣	١٥٩٤٤	٨٠	١٨١	٨٠	٢٦١	٥١	٥١	١٠٠
٩٨/٩٧	١٤٨٣	٣٢٤٠	٤٥٨٢	٨٨٧٥	١٨١٨٠	٨٢	١٧٨	٨٢	٢٥٢	٥١	٥١	١٠٠
٩٩/٩٨	١٥٥٠	٣٦٩٠	٤٧٠٠	١٠١٣١	٢٠٠٧١	٧٧	١٨٤	٧٧	٢٣٤	٥٠	٥٠	١٠٠
١٠٠/٩٩	١٦٣٩	٤١٤٠	٥٠٩١	١١٤٩٤	٢٢٣٦٤	٧٣	١٨٥	٧٣	٢٢٨	٥١	٥١	١٠٠
١٠١/١٠٠	١٧٢٥	٤٥٦٥	٥٦٥٤	١٣٣٩٤	٢٥٣٤٨	٦٨	١٨٥	٦٨	٢٢٤	٥٢	٥٢	١٠٠
١٠٢/١٠١	١٨٣٩	٥٠٩٤	٦٢٢٥	١٣٨٨٣	٢٧٠٤١	٦٨	١٨٨	٦٨	٢٣٠	٥١	٥١	١٠٠
١٠٣/١٠٢	٢٠٢٣	٥٧٨٧	٥٨٣٧	١٦٤١٧	٣٠٠٦٤	٦٧	١٩٣	٦٧	١٩٤	٥٤	٥٤	١٠٠
١٠٤/١٠٣	٢١٧٢	٦٤٣٣	٥٣٩٤	١٧١٤٠	٣١١٣٩	٧٠	٢٠٧	٧٠	١٧٣	٥٥	٥٥	١٠٠
١٠٥/١٠٤	٢٤١٦	٦٥٤٧	٤٨٩٩	١٧٠٦٧	٣٠٩٢٩	٧٨	٢١٢	٧٨	١٥٨	٥٥	٥٥	١٠٠
معدل النمو %	٥٦	٨٢	٩٦	٩٣	٨٨							

ويثير تطور هذا الهيكل الملاحظات الآتية :

١ — أن الناتج الزراعي بالأثمان الثابتة نما خلال ١٧ عاما من ٩٥٧ مليون ريال إلى ٢٤١٦ مليون ريال بمعدل سنوي قدره ٥٦٪ مع انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج القومي غير البترولي من ١٢٩٪ في أول الفترة إلى ٧٨٪ في نهاية الفترة .

٢ — سلك الناتج القومي من الصناعات التحويلية نفس الطريق خلال نفس الفترة فقد ارتفع ناتج القطاع من ١٦٩٨ مليون ريال في أول الفترة إلى ٦٥٤٧ مليون ريال في نهاية الفترة (بالأثمان الثابتة) وهبطت مساهمته في الناتج القومي الإجمالي غير البترولي هبوطا طفيفا من ٢٢٨٪ إلى ٢١٢٪ بعد ١٧ عاما .

٣ — نما الناتج من قطاع التشييد من ١٠٢٨ مليون ريال إلى ٤٨٩٩ مليون ريال خلال نفس الفترة ، وارتفعت مساهمته قليلا من ١٣٨٪ إلى ١٥٨٪ بعد ١٧ عاما .

٤ — نما الناتج من الخدمات من ٣٧٤٧ مليوناً إلى ١٧٠٦٧ مليون ريال بعد ١٧ عاما وزادت مساهمة القطاع من ٥٠٥٪ إلى ٥٥٢٪ من الناتج القومي غير البترولي .

وهذا النمط من التحولات يتشابه مع نمط التحولات التي حدثت في بنيايت وهياكل اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة في فترات النمو الكبير خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية . غير أننا — مع ذلك — نعتقد أن هذا التشابه ظاهري . ويمكن تفسير ذلك باللجوء إلى دراسة بعض النسب والعلاقات بين الكميات الاقتصادية والمالية للاقتصاد السعودي مثل علاقة الناتج السلعي غير البترولي بكل من الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال القومي (الاستثمارات الخاصة والعامة في القطاعات غير البترولية) وعلاقة الواردات من مستلزمات الإنتاج والمعدات والتجهيزات بالناتج السلعي غير البترولي ، وعلاقة الواردات السلعية غير البترولية بالصادرات غير البترولية . وأخيرا نسبة الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

١ — التكلفة الاجتماعية (غير المباشرة) للإنتاج السلعي غير البترولي :

تعني التكلفة الاجتماعية للإنتاج في النظرية الاقتصادية أحد مفهومين (أو هما معا) . فقد تعني العائد الضائع على المجتمع من استخدام الموارد بشكل معين في حالة ما إذا كان من الممكن استخدام هذه الموارد في استخدام بديل أفضل (وهي بهذا المعنى تمثل تكلفة

الفرصة الإجتماعية البديلة) . وقد تعني أيضا مقدار ما يتكبده المجتمع من نفقات إضافية غير مباشرة يقتضيها تنفيذ الاستثمارات مثل نفقات معالجة التلوث الناشء عن قيام الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية وغيرها . ونرى أن النظرية الاقتصادية قد ضيقّت من مفهوم التكاليف الإجتماعية . لذلك فإننا سنعتبر أن الإنفاق الحكومي في اقتصاد يقوده جهاز السوق بمثابة نفقات غير مباشرة overhead charge للإنتاج السلعي . أي أنها بهذا المعنى تقترب من مفهوم التكلفة الإجتماعية غير المباشرة . لذلك سنعتبر أن نصيب الوحدة من الناتج السلعي غير البترولي من الإنفاق العام على البنيات الأساسية والخدمات الإجتماعية والإدارية معيار لقياس مدى كفاءة الإنفاق العام في الإقتصاد الوطني لأنه يعكس التكلفة التي يتحملها المجتمع في سبيل إقامة الإنتاج السلعي . وبإجراء مقارنة بين الإقتصاد السعودي وإقتصاديات بعض الدول في هذا الشأن يتضح مدى الإرتفاع في النفقات غير المباشرة في الإقتصاد السعودي ، ويوضح الجدول رقم (٧) متوسط نصيب الوحدة من الناتج السلعي من الإنفاق العام للمملكة العربية السعودية وتوسع دول صناعية ونامية خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ م .

جدول رقم (٧)

نصيب الوحدة النقدية من الناتج السلعي من الإنفاق العام لعدة دول

صناعية ونامية من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ م

الدولة	نصيب وحدة الناتج من الانفاق العام	الدولة	نصيب وحدة الناتج من الانفاق العام
— الولايات المتحدة	٠٤٧٦ر	— تركيا	٠٤٩٨ر
— اليابان	٠٢٥ر	— المغرب	٠٧٣٥ر
— فرنسا	٠٤٤٧ر	— الأردن	١١١ر
— الهند	٠٢٦ر	— تونس	٠٦٤ر
— المكسيك	٠٣٤ر	— المملكة العربية السعودية	٢٩٩ر

المصدر : أنظر الملحق — جدول رقم (٤) .

ويعني ذلك أن التكلفة الإجتماعية للنتاج السلعي في الإقتصاد السعودي تزيد ٢٧ مرة عن التكلفة الإجتماعية في الإقتصاد الأردني ، وتبلغ أكثر من ٤ أضعاف التكلفة في كل من تونس والمغرب ، وأكثر من ٦ أضعاف التكلفة في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ، و ٩ أضعاف التكلفة في المكسيك ، و ١٢ ضعفاً للتكلفة في كل من الهند واليابان . ومعنى ذلك في النهاية أن الإقتصاد السعودي لكي ينتج وحدة واحدة من الناتج السلعي غير البترولي عليه أن يتكبد نفقات عامة تزيد عما يتحمله أي من هذه الإقتصاديات بعدد المرات المذكورة . وعلى ذلك يمكن القول بأن الإقتصاد السعودي يمر بمرحلة تتميز بالإستخدام غير الرشيد للموارد .

٢ — العلاقة بين الناتج السلعي غير البترولي وتكوين رأس المال القومي (الاستثمارات التي نفذت في القطاع غير البترولي) .

يفترض أن الناتج القومي السلعي (من زراعة وصناعة) هو المصدر الحقيقي لتكوين رأس المال القومي . وفي إقتصاد غير بترولي فإن الناتج السلعي غير البترولي يتكون عادة من الناتج الزراعي والناتج من الصناعات التحويلية والناتج من قطاع التشييد . وهذا الناتج هو مصدر تكوين رأس المال ومصدر الكميات المالية (الإيرادات العامة) .

وتبلغ نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج القومي السلعي في إقتصاديات الدول الصناعية ما بين ٤٠ و ٥٠٪ أو ما يعادل ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من الناتج القومي (شاملاً قطاع الخدمات) . أما في الإقتصاد السعودي فإن تكوين رأس المال أخذ يفوق قيمة الناتج السلعي غير البترولي (من الزراعة والصناعة التحويلية بما فيها تكرير البترول ، والتشييد) وذلك منذ ارتفعت أثمان البترول في عام ١٣٩٤ / ١٣٩٥ هـ . ومعنى ذلك اعتماد التكوين الرأسمالي القومي على الريع البترولي وعدم اعتماده على الناتج القومي السلعي غير البترولي . ويوضح الجدول رقم (٨) العلاقة بين الناتج القومي السلعي غير البترولي بالأثمان الجارية والتكوين الرأسمالي القومي من ١٣٩٤/١٣٩٥ هـ إلى ١٤٠٦/١٤٠٥ هـ .

جدول رقم (٨)

الناتج القومي الإجمالي السلعي غير البترولي وتكوين رأس المال القومي خلال الفترة من ١٣٩٥/١٣٩٤هـ إلى ١٤٠٥/١٤٠٦هـ (بالأثمان الجارية) (مليون ريال)

السنة	الناتج القومي السلعي غير البترولي	تكوين رأس المال (الاستثمارات)	نسبة الاستثمارات إلى الناتج غير البترولي %
١٣٩٥/١٣٩٤	١٣٦٠٠	١٤٠٠٠	١٠٣
١٣٩٦/١٣٩٥	٢٦٣٠٠	٢٨١٢٠	١٠٧
١٣٩٧/١٣٩٦	٣٧٧٠٠	٤٣٩٠٠	١١٦
١٣٩٨/١٣٩٧	٤٧١٠٠	٥٨٩٠٠	١٢٥
١٣٩٩/١٣٩٨	٥٢٩٠٠	٦٨٤٠٠	١٢٩
١٤٠٠/١٣٩٩	٦٨٧٠٠	٨٤٨٠٠	١٢٣
١٤٠١/١٤٠٠	٨٣٨٠٠	٩٥٦٠٠	١١٤
١٤٠٢/١٤٠١	٨٩٧٠٠	١١٤١٠٠	١٢٧
١٤٠٣/١٤٠٢	٨٩٥٠٠	١٠٠٥٧٣	١١٢
١٤٠٤/١٤٠٣	٩٠١٠٠	٩٦٥٩٤	١٠٧
١٤٠٥/١٤٠٤	٨٥٧٠٠	٨٢٠٠٠	٩٦
١٤٠٦/١٤٠٥	٨٤١٥٠	٦٦٠٤٧	٧٨

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي ، ١٣٩٤ - ١٤٠٦هـ .

٣ — علاقة الواردات من مستلزمات الإنتاج والآلات والتجهيزات بالناتج السلعي غير البترولي .

يوضح الجدول (٩) العلاقة بين الواردات من الآلات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج وبين الناتج السلعي غير البترولي بالأثمان الجارية .

جدول رقم (٩)

واردات المملكة من الآلات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج ونسبتها إلى الناتج السلعي غير البترولي خلال الفترة من ١٣٩٥ / ١٣٩٦ هـ حتى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ (مليون ريال)

السنة	الواردات من الآلات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج	الناتج السلعي غير البترولي (أثمان جارية)	نسبة الواردات إلى الناتج السلعي %
١٣٩٦/١٣٩٥	٧٠٠٠	٢٦٣٠٠	٢٦ر٦
١٣٩٧/١٣٩٦	١٧٣٤٠	٣٧٧٠٠	٤٦ر٠
١٣٩٨/١٣٩٧	٣٤١١١	٤٧١٠٠	٧٤ر٤
١٣٩٩/١٣٩٨	٣٩٩٠٠	٥٢٩٠٠	٧٥ر٠
١٤٠٠/١٣٩٩	٤٦٣٠٠	٦٨٧٠٠	٦٧ر٠
١٤٠١/١٤٠٠	٥٣٠٠٠	٨٣٨٠٠	٦٣ر٠
١٤٠٢/١٤٠١	٥٧٩٠٠	٨٩٧٠٠	٦٥ر٠
١٤٠٣/١٤٠٢	٧٧٨٠٠	٨٩٥٠٠	٨٧ر٠
١٤٠٤/١٤٠٣	٦١٥٠٠	٩٠١٠٠	٦٨ر٠
١٤٠٥/١٤٠٤	٥٣٠٢٠	٨٥٧٠٠	٦٢ر٠
١٤٠٦/١٤٠٥	٥٠٦٠٧	٨٤١٥٠	٦٠ر١

المصدر : مؤسسة العربي السعودي ، ١٣٩٥ هـ - ١٤٠٦ هـ

وإذا أضفنا قيمة الخدمات التكنولوجية وتحويلات الخبراء والعاملين الأجانب إلى الواردات السلعية من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج^(١) فإنه من المرجح أن تتفوق قيمة الواردات على قيمة الإنتاج السلعي غير البترولي . ومعنى ذلك أن الاقتصاد الوطني بغير قطاع البترول الخام لا يستطيع الوفاء بقيمة وارداته من مستلزمات الإنتاج والآلات والخدمات التكنولوجية حتى لو قام بتصدير كل إنتاجه السلعي غير البترولي بالكامل .

(١) لا تظهر الإحصائيات الرسمية تفصيلاً لقيمة التحويلات الخاصة بالخدمات التكنولوجية وكذلك تحويلات الخبراء والعاملين الأجانب . ومع ذلك يظهر ميزان المدفوعات السعودي أن مدفوعات الخدمات قد بلغت في عام ١٩٨٥ م ١٣٣ر٢ مليار ريال منها حوالي ٢٠ مليار دفعت مقابل الشحن وعائدات الاستثمار في قطاع الزيت والباقي وقدره ١١٣ مليار ريال تشمل تحويلات القطاع العام والخاص إضافة إلى المساهمات والإكتتاب في رأس مال مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية .

٤ — العلاقة بين الواردات السلعية غير البترولية وبين الصادرات السلعية غير البترولية :

يوضح الجدول (١٠) قيمة الواردات السلعية غير البترولية مقارنة بالصادرات السلعية غير البترولية . ويبين هذا المعيار قدرة الجهاز الإنتاجي غير البترولي على الوفاء بمتطلبات الإقتصاد الوطني السعودي من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات .

جدول رقم (١٠)

الواردات السلعية غير البترولية مقارنة بالصادرات السلعية غير البترولية للفترة من عام ١٣٩٨/١٣٩٩هـ إلى ١٤٠٥/١٤٠٦هـ (مليار ريال)

بيان / سنة	٩٩/٩٨	٠٠/٩٩	٠١/٠٠	٠٢/٠١	٠٣/٠٢	٠٤/٠٣	٠٥/٠٤	١٤٠٦/٠٥
واردات	٧٥١١٤	٨٩٩٦	١١٤٩٦	١١٦٩٦	١٣٧٩١	١٣١٩٠	١١٥٩٧	٧٨٩١
صادرات	٠٩٩٠	٠٥٤٠	٠٥١٩	٠٥٤١	٠٥٨٣	١٧٣٠	٢١٣٠	٣٥٠٠
صادرات /								
واردات %	٠٦٥	٠٦٠	٠٤٥	٠٤٦	٠٤٣	١٣٢	١٨٤	٤٥

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، ١٣٩٨هـ — ١٤٠٦هـ .

وتدل بيانات الجدول أعلاه على أن الصادرات السلعية من غير البترول الخام والمكررات لا تكاد تغطي شيئاً من الواردات حتى عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ ثم بدأت تغطي أكثر من ١٪ وأقل من ٥٪ من قيمة الواردات السلعية غير البترولية في عامي ١٤٠٤/١٤٠٥هـ و ١٤٠٥/١٤٠٦هـ على التوالي ، وذلك بسبب نمو الصادرات البتروكيميائية . ويفترض أن يطرأ بعض التحسن على هذه النسب مع الانتهاء من مشروعات الصناعات الأساسية . غير أنه بافتراض قيام هذه المشروعات بالإنتاج بكامل طاقتها وتصدير كل منتجاتها فلن تتعدى نسبة الصادرات السلعية غير البترولية إلى الواردات السلعية غير البترولية : ٢٠ إلى ٢٥٪ على الأكثر .

٥ — نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء .

ليس لهذا المعيار علاقة مباشرة بتطور بنية الإقتصاد السعودي أو بالعلاقة المباشرة بين الكميات الإقتصادية المكونة له . غير أنه مع ذلك يبقى مؤشراً هاماً للدلالة على نجاح

سياسة التكامل الرأسي والأفقي لقطاع البترول في تأمين الغذاء للمجتمع . ويوضح الجدول (١١) جملة الإستهلاك من الغذاء وقيمة الإنتاج الوطني من الغذاء ونسبة الإنتاج الوطني إلى الإستهلاك الكلي خلال السنوات العشر السابقة على عام ١٩٨٤ م .

جدول رقم (١١)

نسبة الإكتفاء الذاتي في الغذاء في المملكة خلال الفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٨٤م (مليون ريال — بالأثمان الجارية)

عام	الناتج الوطني من الغذاء	صادرات الغذاء	واردات الغذاء	جملة الاستهلاك	نسبة إكتفاء الذاتي	إعانات وقروض عامة إلى الناتج الزراعي %
١٩٧٥	١٥٩٠	٥٩	٢٧٠٠	٤٢٣١	٣٧ر٥	...
١٩٧٦	١٨٧٠	٨٥	٤٠٥٠	٥٨٣٦	٣٢ر٠	...
١٩٧٧	٢٢٦٠	٦٥	٥٩٠٠	٨٠٩٥	٢٧ر٩	...
١٩٧٨	٤٢٠٠	٨٨	٨٤٥٠	١٢٥٦٢	٣٣ر٤	...
١٩٧٩	٤٧٠٠	١٢٠	١١٢٤٠	١٥٨٢٠	٢٩ر٧	٣٤
١٩٨٠	٥٦٠٠	١٧٠	١٤١٩٠	١٩٧٩٠	٢٨ر٣	٥٦
١٩٨١	٦٧٠٠	٣٨٩	١٧٢٨٠	٢٣٩٨٠	٢٧ر٩	٥٨
١٩٨٢	٨٧٠٠	٢٦٠	١٨١٥٠	٢٦٨٥٠	٣٢ر٤	٦٣
١٩٨٣	٩٨٠٠	٢٩٤	١٦٥٩٠	٢٦٣٩٠	٣٧ر١	٤٦
١٩٨٤	٩٩٦٠	٣١٦	٢٠٣٠٠	٣٠٢٦٠	٣٢ر٩	...

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، ١٣٩٥ — ١٤٠٥ هـ . وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الدليل الإحصائي السنوي ، ١٣٩٥ — ١٤٠٥ هـ .

وتوضح بيانات الجدول المذكور أن الإنتاج السعودي من الغذاء لا يغطي في معظم السنوات ثلث الإستهلاك الكلي من المواد الغذائية ، هذا رغم أن القطاع الزراعي يتلقى دعماً مباشراً في شكل إعانات وقروض تبلغ قرابة نصف قيمة الناتج الزراعي بالأثمان الجارية تقدمها مؤسسات الإقراض الحكومي بدون فوائد ومعظمها لا يسترد .

تقوم السياسة البترولية السعودية على تسييل إحتياطياتها البترولية والغازية وبيعها بقدر ما تسمح به ظروف السوق البترولي العالمي ، وعلى استخدام الریوع المتولدة في تحقيق تكامل قطاع البترول والغاز رأسيا في الصناعات اللاحقة ، وأفقيا في القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني . وعلى ذلك تضمنت دراستنا للسياسة البترولية سياسة التنمية الإقتصادية لتربطهما العضوي . وقد تبين لنا أن أهم أدوات هذه السياسة : المشاركة مع رأس المال العالمي . لذلك فالسياسة البترولية للمملكة العربية السعودية تتسق مع إستراتيجية النظام العالمي . وهذه المشاركة تحقق هدفا مزدوجا :

— أنها تحقق تكامل الإقتصاد السعودي في الإقتصاد العالمي ، وهو عامل إيجابي بالنسبة لإستراتيجية تصدير المنتجات البتروكيميائية التي تنتجها الوحدات الصناعية المشتركة مع رأس المال العالمي ، وهي وحدات ذات طاقات إنتاجية عملاقة . كذلك فإن هذا التكامل في الإقتصاد العالمي سيوفر مناخا ملائما للشركات الوطنية السعودية العاملة في إنتاج البترول وفي النقل والتكرير والبتروكيميائيات لكي تؤسس هيكلًا متكاملًا رأسيا وتصبح بذلك شركات عملاقة على الصعيد العالمي على المدى البعيد (ربما مع نهاية القرن الحالي) .

— أن هذا التكامل في الإقتصاد العالمي يعتبر من جهة أخرى خير ضمان لرأس المال العالمي البترولي للتخفيف من حدة أزمة الطاقة باعتبار أن المملكة تقبض على أغزر صنابير عرض البترول على المدى الطويل .

وقد دلت الدراسة على أن المملكة لم يكن لديها هذا الخيار وحده ، بل كان لديها خيارات أخرى كسياسة « تفضيل الإحتياطيات » ، أو سياسة « تفضيل التسييل البترولي » واستثمار الریوع البترولية في محفظة مالية خارج الحدود الوطنية . إلا أن تقوم سياسة التكامل الرأسمالي والأفقى داخل الحدود الوطنية قد أظهر نتيجة تنطوي على قدر كبير من الإثارة . وهذه النتيجة هي أنه خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية كان العائد المالي من كل السياسات متقاربا .

فالعائد من سياسة تفضيل الإحتياطيات كان في حدود ٣٧.٩٪ سنويا . والعائد السنوي الإجمالي من المحفظة المالية خارج الحدود الوطنية كان في حدود ١٠.٥٪ (والعائد

الصافي في حدود ١٠.١٣٪ (١٠.١٠٪ - ٩.٣٧٪) . والعائد من الاستثمار في سياسة التكامل الرأسي والأفقي لقطاع البترول داخل الحدود الوطنية بلغ قرابة ١٣.٠٤٪ (والصافي ٣.٦٧٪) ، ولو استبعدنا الآثار غير المباشرة للريع البترولي على الناتج السلعي غير البترولي لانخفاض معدل العائد كثيرا ليحاذي المعدلات التي تتحقق من السياسات البديلة .

ونميل إلى الاعتقاد بأن هذه النتيجة ليست من قبيل المصادفات وإنما هي أثر من آثار منافسة رؤوس الأموال داخل النظام العالمي وميل معدلات الأرباح والفوائد إلى التساوي وهي بذلك تمثل إحدى آليات النظام التي تضمن له أن تقوم كل دولة باختيار السياسة البترولية التي تتلاءم مع واقعها وظروفها دون أن يؤدي ذلك إلى خروج هذه السياسة على استراتيجية رأس المال العالمي .

فسياسة « تفضيل الإحتياطيات البترولية » هي في واقع الأمر سياسة تأجيل التسييل البترولي أو إبطاء معدل التسييل . فالدولة التي تتبنى سياسة تفضيل الإحتياطي لن تحتفظ بإحتياطياتها للأبد . ومن ثم فإن الإختلاف بين السياستين هو في الحقيقة إختلاف في درجة ونوع المخاطرة التي تنطوي عليها . فمن يبطئ معدل التسييل يقلل بلا شك من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها من جراء تقلبات الأسواق المالية ومن ثم تقلبات عوائد الإستثمار المالي (portfolio) ، إلا أنه في نفس الوقت يتعرض لنوع آخر من المخاطر ، وهو احتمال اتجاه أثمان البترول للإخفاض أو للثبات أي مخاطر تقلبات السوق البترولية العالمية . ونزعم بوجود علاقة وثيقة بين السوقيين البترولية والمالية على الصعيد العالمي ، وكلاهما على أي حال يعمل في إطار استراتيجية رأس المال ، ويتأثر بآليات النظام العالمي وتوازناته . وهذا يفسر ضالة الفرق بين معدلي العائد في كل من سياسة تفضيل الإحتياطي وسياسة التسييل . غير أن انخفاض معدل العائد في الأولى عنها في الثانية — ولو بهذا الفرق الضئيل — قد يدعو إلى الاعتقاد بأن درجة المخاطرة التي تنطوي عليها سوق البترول أقل قليلا من تلك التي تنطوي عليها سوق المال تطبيقا للنظرية القائلة بأن انخفاض درجة المخاطرة يستتبعه بالضرورة انخفاض العائد .

وأوضحت الدراسة أيضا أن الإقتصاد الوطني السعودي في مرحلة نموه الحالية لا يخضع كثيرا لمعايير الرشد الإقتصادي . ولا يوجد ثمة تناقض بين ذلك وبين النتيجة المتعلقة بميل معدلات العائد من الخيارات المختلفة ، بما فيها خيار التكامل الرأسي والأفقي الذي طبق

فعلاً ، إلى التساوي مع ارتفاع طفيف في العائد على الإستثمارات التي تحققت في المملكة ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ — أن العائد على الإستثمارات التي نفذتها المملكة هو عائد مباشر . كما أنه لم يستبعد منه الأثر غير المباشر للريوع البترولية مثل أثر القروض الحكومية التي تمنح بدون فائدة تطبيقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، وأثر الدخول الشخصية العالية التي يأتي معظمها من الإنفاق العام للريوع أكثر مما يأتي من إنتاجية العمل . وهي دخول تسمح بوجود طلب على المنتجات السلعية مهما كانت التكاليف المباشرة لإنتاجها مرتفعة .

٢ — أن العائد على الإستثمارات لم يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الإجتماعية للإنتاج السلعي السعودي ، وهي باهظة الإرتفاع كما سبق أن رأينا ، فهي تزيد (١٢ مرة) ستة أضعاف التكلفة الإجتماعية لعينة من تسع دول صناعية ونامية .

٣ — أن العائد من المحفظة المالية خارج الحدود الوطنية يمثل عائداً متحققاً على عنصر واحد فقط هو عنصر رأس المال المستثمر في اقتصاديات البلاد الصناعية ، بينما العائد على استثمار الريوع البترولية داخل الإقتصاد الوطني للمملكة هو عائد موزع على كل عناصر الإنتاج (العمل — رأس المال — التنظيم) ، أي هو العائد في شكل قيمة مضافة .

الملحق

جدول رقم (١)

الاستثمارات في القطاع غير البترولي والعائد على هذه الإستثمارات محسوبا على أساس الزيادة السنوية في الناتج السلعي غير البترولي في المملكة العربية السعودية بالأثمان الثابتة من العام ١٣٨٨/١٣٨٩هـ إلى العام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ

(مليون ريال)

السنة	الاستثمارات في القطاع غير البترولي	السنة (فترة إبطاء ٣ سنوات)	العائد في القطاعات السلعية غير البترولية
١٣٨٩/١٣٨٨	٢٠٠٠	١٣٩٢/١٣٩١	٢٣٦ر١
١٣٩٠/١٣٨٩	٢١٠٠	١٣٩٣/١٣٩٢	٢٠٠ر٤
١٣٩١/١٣٩٠	٢١٢٠	١٣٩٤/١٣٩٣	٨١٥ر٠
١٣٩٢/١٣٩١	٢٨٣٠	١٣٩٥/١٣٩٤	٣٠٥٥ر٠
١٣٩٣/١٣٩٢	٣٥٤٠	١٣٩٦/١٣٩٥	٣١٣٨ر٠
١٣٩٤/١٣٩٣	٦٦١٠	١٣٩٧/١٣٩٦	٢٨٤٢ر٠
١٣٩٥/١٣٩٤	١٤٠٠٠	١٣٩٨/١٣٩٧	٤٢٣٢ر٠
١٣٩٦/١٣٩٥	٢٨١٢٠	١٣٩٩/١٣٩٨	٦١٨٦ر٠
١٣٩٧/١٣٩٦	٤٣١٠٠	١٤٠٠/١٣٩٩	٦٥٤٣ر٠
١٣٩٨/١٣٩٧	٥٨٩٠٠	١٤٠١/١٤٠٠	١١٦٠٦ر٠
١٣٩٩/١٣٩٨	٦٨٤٠٠	١٤٠٢/١٤٠١	١٢٨٧٥ر٠
١٤٠٠/١٣٩٩	٨٤٨٠٠	١٤٠٣/١٤٠٢	٣٩٢٥ر٠
١٤٠١/١٤٠٠	٩٥٦٠٠	١٤٠٤/١٤٠٣	١١٣٦٢ر٠
١٤٠٢/١٤٠١	١١٤١٠٠	١٤٠٥/١٤٠٤	٦٥٩٤ر٠

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، ١٣٨٨-١٤٠٦ .

جدول رقم (٢)
متوسط العائد السنوي على الإستثمارات في السوق المالي العالمي خلال
الفترة من ١٩٦٨/١٩٦٩م إلى ١٩٨٢/١٩٨٣م (%)

السنة	المعدل السنوي المتوسط للعائد (%)
١٩٦٩/١٩٦٨	٧ر٣٩
١٩٧٠/١٩٦٩	٨ر١٣
١٩٧١/١٩٧٠	٧ر٦٧
١٩٧٢/١٩٧١	٧ر٦١
١٩٧٣/١٩٧٢	٩ر٠٥
١٩٧٤/١٩٧٣	١١ر٠٨
١٩٧٥/١٩٧٤	١٠ر٣٦
١٩٧٦/١٩٧٥	١٠ر٠٣
١٩٧٧/١٩٧٦	٨ر٨٧
١٩٧٨/١٩٧٧	٨ر٩٢
١٩٧٩/١٩٧٨	٩ر٩١
١٩٨٠/١٩٧٩	١١ر٢٢
١٩٨١/١٩٨٠	١٢ر٩٥
١٩٨٢/١٩٨١	١١ر٥٨
١٩٨٣/١٩٨٢	١٠ر٠١

IMF: IFS 1984.

CENTRAL BANK OF KUWAIT, THE ECONOMIC REPORT, 1970-1985.

FINANCIAL TIMES (1970-1984).

المصدر :

جدول رقم (٣)

الإعانات الحكومية المباشرة لقطاعي الزراعة والكهرباء منذ عام ١٣٨٨/١٣٨٩هـ حتى عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ بالملكة وقيمتها الحالية مخصومة بمعدل ٣٧٪ سنوياً

السنة	الإعانة (مليون ريال)	القيمة الحالية (مليون ريال)
١٣٨٩/١٣٨٨	١٨٠	١٦٤
١٣٩٠/١٣٨٩	١٨٠	١٥٠
١٣٩١/١٣٩٠	٢٨٠	٢١٤
١٣٩٢/١٣٩١	٢٨٠	١٩٥
١٣٩٣/١٣٩٢	٢٨٠	١٧٩
١٣٩٤/١٣٩٣	٢٨٠	١٦٣
١٣٩٥/١٣٩٤	٣٠٠	١٥٠
١٣٩٦/١٣٩٥	٤٣٥	٢١٢
١٣٩٧/١٣٩٦	٧٥٠	٣٣٤
١٣٩٨/١٣٩٧	١٠٠٠	٤٠٨
١٣٩٩/١٣٩٨	١٣٠٠	٤٨٥
١٤٠٠/١٣٩٩	١٩٣٦	٦٦١
١٤٠١/١٤٠٠	٢٦١٦	٨١٨
١٤٠٢/١٤٠١	٢٩٧٩	٨٥٠
١٤٠٣/١٤٠٢	٣٥٢١	٩١٩
المجموع	١٦٣١٧	٥٩٠٢

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ١٣٨٨ - ١٤٠٤هـ .
مصلحة الإحصاءات العامة ، الدليل الإحصائي السنوي ١٣٨٨ - ١٤٠٤هـ .

جدول رقم (٤)
 نصيب وحدة الناتج السلمي من الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية مقارنا بثلاث من الدول الصناعية وست من الدول النامية
 خلال الفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٨٥م (الأرقام بالعملة الوطنية لكل دولة)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣—١٩٨٥ (متوسط)	الوسط الهندسي
المملكة السعودية	٣	٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٢
الولايات المتحدة	٤٧	٤٤	٤٤	٦٠	٤٣	٤٧	٤٨	٤٩	٤٩	٤٧
فرنسا	٤٨	٤٣	٤٣	٤٤	٤٢	٤٣	٤٦	٥٠	٥٠	٤٤
اليابان	٢٤	٢١	٢٥	٢٩	٢٧	٢٧	٢٦	٢٩	٢٩	٢٥
الهند	٢٤	٢٥	٢٥	٢٦	٢٧	٢٦	٢٧	٢٩	٢٩	٢٦
المكسيك	٣٢	٣٢	٣١	٣٢	٣٤	٣٦	٤١	٤٠	٤٠	٣٤
تركيا	٤٣	٤٧	٥٣	٥١	٥٧	٥١	٤٨	٤٠	٤٠	٤٩
المغرب	٦٩	٧٩	٧٩	٦٨	٧٠	٧٠	٨٠	٨٠	٨٠	٧٣
تونس	٦٠	٦١	٦٦	٥٧	٦٦	٧٤	٦٦	٦٠	٦٠	٦٤
الأردن	١٢	١٩	١٤	٨	٣٢	١٠٠	٨	٢	٠٠	١١

قام كاتب البحث بحسابها بالانتماء بالبيانات المنشورة في المصادر الآتية :

— الدليل الإحصائي للأمم المتحدة ١٩٧٥ — ١٩٨٣ م.

— IMF, IFS, 1984.

— مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ١٣٩٥ — ١٤٠٥ هـ .

- 1- GIACOMO LUCIANI, THE OIL COMPANIES AND THE ARAB WORLD, Croom Helm London and Canberra, St. Martin's Press, 1984.
- 2- THOMAS G. STAUFFER, ACCOUNTING FOR WASTING ASSETS "MEASUREMENT OF INCOME AND DEPENDENCY IN OIL RENTIER STATES". THE JOURNAL OF ENERGY AND DEVELOPMENT, AUTUMN 1985.
- 3- MOKHTAR KHATTAB, TECNO-ECONOMIC MARKET SURVEY FOR THERMOPLASTICS IN LIBYA TO 1990, LNOC, TRIPOLI, 1979.
- 4- PAUL G. STEVEN, THE INTERACTION BETWEEN OIL AND INDUSTRIAL POLICY IN SAUDI ARABIA: SAUDI ARABIA, UNIVERSITY OF COLORADO, 1985.
- 5- HUGH G. HAMBLETON, THE SAUDI PETROCHEMICAL INDUSTRY, Saudi Arabia; University of Colorado, 1985.
- 6- OPEC, OPEC ANNUAL REPORT, 1985-1984.
- 7- THE RESEARCH INSTITUTE; INTERNATIONAL ECONOMICS, 1983
- 8- CENTRAL BANK OF KUWAIT, THE ECONOMIC REPORT 1970-1985.
- 9- IMF, IFS, 1984.
- 10- FINANCIAL TIMES.
- 11- MEES, 1980, 1980-1987.
- ١٢- د. مختار عبد المنعم خطاب ، الإحتكارات العالمية ومشكلات نقل التكنولوجيا — دار الأمل للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٨٣ .
- ١٣- البنك الدولي ، تقرير البنك الدولي لعام ١٩٧٩ م .
- ١٤- وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الدليل الإحصائي السنوي ١٣٩٥ — ١٤٠٥ هـ .
- ١٥- وزارة التخطيط ، خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة والرابعة .
- ١٦- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ١٣٩٣ — ١٤٠٦ .
- ١٧- وزارة البترول والثروة المعدنية ، النشرة الإحصائية ، ١٩٨٥ .
- ١٨- نشرة عالم النفط ، ١٩٧٥-١٩٨٧ م .
- ١٩- غرفة التجارة والصناعة بجدة ، بيانات منشورة في مطبوعات الغرفة .

التعاون الصناعي



دورية ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

- * صدر العدد الأول منها في أبريل ١٩٨٠ م .
- * تعنى بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .
- * تحتوي على الأبحاث ومراجعات الكتب والأبواب الثابتة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات ... إلخ .
- * يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شؤون الصناعة والتنمية .
- * تصدر أربع مرات سنوياً باللغتين العربية والانجليزية .

رئيس التحرير

د. عبد الله حمد المعجل

تطلب من : إدارة الإعلام والتنسيق الصناعي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ص.ب : ٥١١٤ الدوحة ، دولة قطر .

تلكس : ٤٦١٩ جويك ده ، هاتف : ٨٣١٢٣٤

فاكسميلي : ٨٣١٤٦٥ (٠٩٧٤)

الاشتراك السنوي

- ٤٠ ريالاً قطرياً (أو ١١ دولاراً أمريكياً) للأفراد
- ٦٠ ريالاً قطرياً (أو ١٧ دولاراً أمريكياً) للمؤسسات
- ترسل الشيكات باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية